بناء المرونة الاقتصادية الحضرية
أثناء وبعد جائحة كوفيد-19

خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية لمدينة الكويت

ازدهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA
UNITED NATIONS ESCAP Economic and Social Commission for Asia and the Pacific
ECLAC
برنامج الموئل لمستقبل حضري أفضل
Unlocking Public and Private Finance for the Poor
ECA
UNECE
وزارة الأشغال العامة MINISTRY OF PUBLIC WORKS

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.16

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19

خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية لمدينة الكويت

الأمم المتحدة
بيروت

© 2022 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصادر الصور: ©Getty Images - ©iStock.com

شكر وتقدير

تعد "خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية لمدينة الكويت" أحد المخرجات الرئيسية للمشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19" الذي تم تنفيذه في 16 مدينة حول العالم بما في ذلك ثلاث مدن في المنطقة العربية، وهي الإسكندرية (مصر) وبيروت (لبنان) ومدينة الكويت (الكويت). ويندرج المشروع في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المعنية بالتنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما برنامج المدن الذكية والآمنة والقادرة على الصمود في المنطقة العربية بقيادة السيدة سكينة النصراوي ضمن مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة التي ترأسها السيدة مهريناز العوضي.

أَعَدّ هذا التقرير السيد فيصل المتروك، خبير التنمية الاقتصادية ومستشار الإسكوا لتنفيذ المشروع في مدينة الكويت في الكويت، بتوجيه عام ودعم فني من السيدة سكينة النصراوي، مديرة ملف التنمية الحضرية المستدامة في الإسكوا. وأُثرِيَت الوثيقة أيضاً بفضل المراجعات القيّمة التي أجراها كلّ من السيدة نسرين الأعرج، المستشارة الإقليمية للتنمية الحضرية في الإسكوا والسيد عدنان حسون، باحث في التنمية الحضرية في الإسكوا. واستفاد التقرير أيضاً من الدعم الفني الذي قدّمه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان وخبراء في هذا المجال من خلال مناقشات مجموعات التركيز وورشات العمل.

والشكر الخاص لوزارة الأشغال العامة في الكويت على دعمها للمشروع، وللسيد عبد العزيز أحمد الدوسري، ضابط اتصال المشروع في الوزارة، والسيد حسن كمال، عضو مجلس البلدية في الكويت.

تمهيد

يعرض هذا التقرير الملامح العامة لخطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية لمدينة الكويت. وهو أحد مخرجات الجزء الثالث والأخير من مشروع "بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19"، الذي يشارك في تنفيذه عدد من منظمات الأمم المتحدة، وهي الإسكوا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويتم تنفيذه في 16 مدينة حول العالم، من بينها ثلاث مدن عربية، هي الإسكندرية وبيروت والكويت.

ويهدف المشروع إلى تزويد المدن والسلطات المحلية المستفيدة بالأدوات العلمية الملائمة حتى تتمكّن من تقييم قدراتها الاقتصادية والمالية والتعامل مع آثار الجائحة عن طريق خطط تنموية تضمن لها المرونة الاقتصادية الحضرية اللازمة من أجل مواجهة الصدمات والكوارث غير المتوقعة والتعافي منها بكفاءة والتحول نحو نمو مستدام على المدى الطويل.

وكانت المرحلة الثانية من مشروع بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19 قد أسفرت عن تحليل شامل لحالة المرونة الاقتصادية الحضرية لمدينة الكويت. وقد أُجري هذا التحليل من خلال تطبيق منهجية التشخيص والتخطيط، حيث تم الاعتماد على بيانات مأخوذة من جهات رسمية وعلى مناقشات أُجريت مع نخبة من الخبراء وأصحاب المصلحة المحليين الذين شاركوا في ورش عمل نُظّمت لتدقيق نتائج التقييم.

وبحسب تقرير تشخيص المرونة الحضرية المفصّل لمدينة الكويت، فقد أظهرت النتائج بشكل واضح الآثار السلبية للجائحة على جميع أبعاد المرونة الاقتصادية الحضرية الخمسة، وهي بيئة العمل المحلية، وسوق العمل المحلية، والنظام المالي المحلي، والحوكمة الاقتصادية المحلية، والترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية. ودلّ الأداء العام للمرونة الاقتصادية الحضرية على أنّ قدرة الكويت على التخفيف من حدة الأزمة لم تتعدَّ مستويات تتراوح بين "منخفضة" و"متوسطة". وخلص التشخيص إلى أنّ جميع مجالات المرونة تتطلب تحسيناً كبيراً، ولا سيما مرونة سوق العمل المحلية. كما خلص إلى أنّ أداء الكويت يتراوح بين "متوسط" و"ضعيف" في مرونة بيئة العمل المحلية، و"ضعيف نسبياً" في مختلف مؤشرات مرونة النظام المالي والحوكمة الاقتصادية المحلية، و"متوسط" نوعاً ما في مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية.

وبناءً على هذه النتائج، يقدم التقرير مقترحاً لخطة ترمي إلى تحسين أداء محددات المرونة في غضون خمس سنوات، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التفصيلية. وتتضمن هذه الخطة العديد من التحسينات المقترح إجراؤها، منها تنفيذ برامج تعزز قدرة الكويت على تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتطوير بيئة الأعمال لتكون أكثر قدرة على الاستجابة لتغيُّرات العرض والطلب. ومنها أيضاً تنفيذ برامج ومبادرات لإصلاح هياكل سوق العمل الحالية، لا سيما من خلال تقديم الحوافز الملائمة لجذب القوى العاملة الديناميكية والماهرة.

وتحدّد الخطة مجموعة من الأهداف الرامية إلى تحسين قدرة النظام المالي في الكويت ليكون أكثر فعالية وكفاءة في توظيف الموارد المالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، على نحو يساهم في توسيع فرص الائتمان أي فرص الإقراض والاقتراض المتاحة للشركات والأفراد. وفي هذا الصدد، ينبغي عدم إغفال ضرورة تطوير الآليات والمنظومات اللازمة لممارسة الحوكمة الاقتصادية المحلية بطريقة فعالة؛ وتطوير جودة الترابط والبنية التحتية للخدمات

الأساسية، ولا سيما خدمات النقل العمومي؛ وتعزيز الخدمات الصحية.

ويجب عدم النظر إلى الخطة المقترحة في هذا التقرير على أنها بديل عن الخطة الوطنية الإنمائية الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، والتي يتم تنفيذها حالياً. بل يجب النظر إليها كمقترح لإطار استراتيجي داعم للخطة الوطنية الإنمائية الحالية، والخطط الإنمائية المستقبلية، وكسبيل لتأطير وتوجيه التخطيط التنموي في الكويت. وينبغي أن يؤدي التخطيط التنموي إلى تسريع عملية التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية تحسباً لأي صدمات مستقبلية، وتعزيز القدرة على حماية الفئات الضعيفة في المجتمع، بما يشمل القوى العاملة الوافدة، على أن يكون ذلك بالتشاور مع مختلف شركاء التنمية في الكويت.

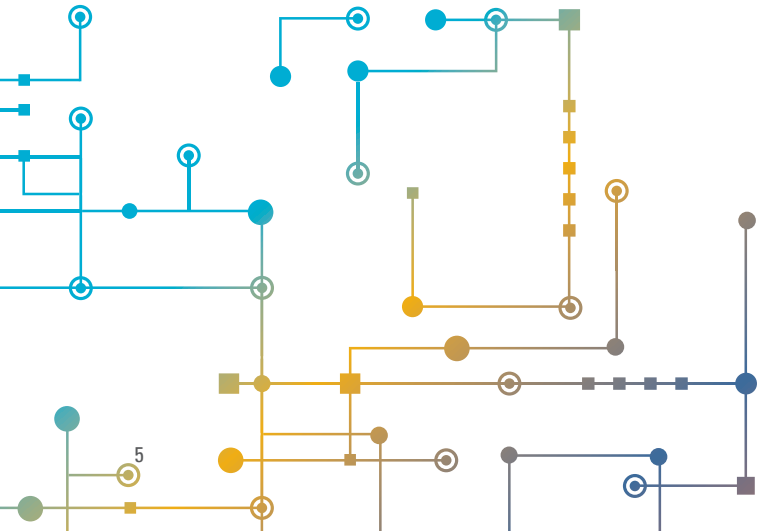

الرسائل الرئيسية

1. وضع برامج ومبادرات تستهدف زيادة التنوع في الاقتصاد المحلي وما يتطلبه ذلك من تحفيز للاستثمار الخاص، لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال، وكذلك تحسين درجة الانفتاح والتكامل مع الأسواق الخارجية.

2. تقديم الحوافز المناسبة لإيجاد قوى عاملة ديناميكية وماهرة، والتحكم في نمو تعويضات القطاع العام والتوظيف لتشجيع المزيد من المواطنين على العمل في القطاع الخاص؛ واستحداث منظومة لتقديم الحوافز للقطاع الخاص لتنفيذ برامج تدريب مهني أكثر فعالية داخل الشركات الخاصة.

3. تحسين حجم وعمق النظام المالي من خلال تعزيز المنافسة في النظام المالي، وإنشاء أدوات مالية بديلة ومنافذ تمويل، مثل تكنولوجيا الخدمات المالية؛ وضرورة استحداث قنوات إضافية لتمويل قطاعات الأعمال، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما حينما تكون هذه الشركات مصدراً مهماً لاستحداث فرص العمل والتنويع الاقتصادي.

4. توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية لأغراض تخطيط المدن وإدارتها، لا سيما لحلّ مسائل الازدحام المروري. ولا يمكن إغفال أهمية التوسّع في تنفيذ الخطط والبرامج لتوفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع الأعمال، ولتوفير أنظمة وبرامج مرنة تسهّل على الشركات التي تسعى إلى تنمية عملياتها الحصول على الأراضي.

5. تعزيز الاستثمار في توليد الكهرباء لمواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء على مستوى المدينة والدولة؛ والاستثمار في تقنية تحلية المياه على نحوٍ أكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة لمواكبة الطلب المتزايد على المياه؛ وزيادة تطوير خدمات الاتصالات بهدف تحسين جودة خدمة الاتصال ومعدلات الانتشار.

المحتويات

شكر وتقدير **3**

تمهيد **4**

الرسائل الرئيسية **6**

مقدمة **8**

1. الوضع الراهن للتخطيط التنموي في الكويت **14**

2. أهداف خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية المقترحة والأنشطة اللازمة لتنفيذها **16**

ألف. مرونة بيئة العمل المحلية 17

باء. مرونة سوق العمل المحلية 24

جيم. مرونة النظام المالي المحلي 29

دال. مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية 33

هاء. مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية 38

3. تحليل المخاطر **44**

الحواشي **48**

قائمة الأشكال

الشكل 1. مؤشرات أداء المرونة الاقتصادية في مدينة الكويت 12

الشكل 2. مرونة بيئة العمل المحلية 17

الشكل 3. مرونة سوق العمل المحلية 24

الشكل 4. مرونة النظام المالي المحلي 29

الشكل 5. مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية 34

الشكل 6. مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية 39

قائمة الجداول

الجدول 1. مصفوفة الإجراءات الرامية إلى تحسين محددات مرونة بيئة العمل المحلية 18

الجدول 2. مصفوفة الإجراءات الرامية إلى تحسين محددات مرونة بيئة سوق العمل المحلية 25

الجدول 3. مصفوفة الإجراءات الرامية إلى تحسين محددات مرونة النظام المالي المحلي 30

الجدول 4. مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحسين محددات مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية 35

الجدول 5. مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحسين محددات مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية 40

الجدول 6. مصفوفة العوامل الأكثر تعقيداً الحائلة دون ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت 45

الجدول 7. مصفوفة تحليل المخاطر 46

مقدمة

مقدمة

يهدف مشروع بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19 إلى التوصل إلى تحليل متماسك وشامل لحالة المرونة الحضرية في كل من الإسكندرية وبيروت والكويت، وذلك في ضوء عمليات تشخيص دقيقة، من أجل وضع مقترحات لخطط شاملة للتعافي من جائحة كوفيد-19.

وتساهم دراسة المرونة الاقتصادية الحضرية لمدينة الكويت في التقدّم باتّجاه إيجاد رصيد معرفي حول أفضل الممارسات في دول الخليج، نظراً إلى أهمية القواسم المشتركة بين هذه الدول التي كانت فيها الجائحة سريعة الانتشار. ومن المرجو أن تكون الدروس المستخلصة من هذا المشروع مفيدة محلياً، وأن تساعد القائمين على التخطيط في مدن دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تعزز الكفاءة في معالجة تداعيات ما بعد الجائحة.

وتتّسم مدينة الكويت بخاصيّة تميّزها في هذا المشروع. فهي العاصمة التي يقيم فيها معظم سكان البلد. وهي مدينة ذات تركيز حضري عالٍ جداً. ولهذا السبب، يصعب التمييز بين الإجراءات المتخذة على مستوى الدولة ومستوى المدينة، حيث لا يمكن الحديث عملياً عن "حكومة محلية" و"حكومة مركزية" بالمفاهيم المتعارف عليها في دول أخرى. وما يتخذه مجلس الوزراء من إجراءات تستهدف الدولة والمدينة في الوقت نفسه، نظراً لأن الحصة الكبرى من إجمالي عدد سكان البلاد تعيش في المدينة. لذلك، فالتمييز بين "الحكومة المحلية" و"الحكومة المركزية" لا معنى له، نظراً إلى أن مجلس الوزراء هو الهيئة العليا في السلطة التنفيذية التي ترسم السياسات العامة للحكومة وتتابع تنفيذها في الدولة وفي المدينة.

كذلك، تقسّم المدينة إدارياً إلى ست محافظات، يرأس كل منها محافظ يعيَّن بقرار وزاري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بناءً على اقتراح رئيس الوزراء. ويصدر مرسوم أميري يحدد دور المحافظين ومسؤولياتهم، وفق الإرشادات والتوجيهات الواردة من الحكومة المركزية. لذلك، من حيث المبدأ، وعلى الرغم من اعتبار سلطة المحافظين "سلطة محلية"، فهذه السلطة تنبثق عملياً من قرارات مجلس الوزراء. ولهذا السبب، أي قرار يُتخذ على مستوى مجلس الوزراء تكون له نفس التداعيات عملياً على البلد ككل، بما في ذلك المدينة. وعلى الرغم من وجود "بلدية الكويت"، فدور هذه الهيئة يقتصر على تقديم خدمات معينة، منها إصدار التراخيص المتعلقة بتنظيم المباني والملكية ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بذلك، وإدارتها تخضع لسلطة وزير الدولة لشؤون البلدية، ومن ثم لسلطة مجلس الوزراء.

وتخصَّص ميزانية البلدية من جانب الحكومة، بنفس الطريقة التي تخصَّص فيها الاعتمادات للوزارات والإدارات الحكومية الأخرى. وعلى هذا الأساس، لا يمكن اعتبار "بلدية الكويت" سلطة محلية تمارس عملها بشكل منفصل عن الحكومة المركزية للدولة. وأي تقييم للمرونة الاقتصادية الحضرية لمدينة الكويت هو في الواقع تقييم للمرونة الاقتصادية الحضرية للدولة.

وفي ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والتنموي، يصنف البنك الدولي[1] دولة الكويت بأنها من البلدان المرتفعة الدخل. وهي تطبّق نموذج دولة الرفاه، إذ توفر لمواطنيها مستوى معيشياً مرتفعاً جداً. ويعتمد اقتصادها على إنتاج النفط، حيث تمتلك ما يقدر بنحو 7 في المائة من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم. وبشكل عام، يساهم القطاع النفطي في أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 92 في المائة من عائدات الصادرات، وأكثر من 90 في المائة من الدخل الحكومي[2]. ونظراً لتقلب أسعار الطاقة العالمية، فقد تركز صنع السياسات في الكويت قبل جائحة كوفيد-19 على تنفيذ إصلاحات هيكلية ترمي إلى تنويع الاقتصاد واستدامة التنمية.

غير أنه، نتيجة لتفشي الجائحة، نشأت عقبات شديدة حالت دون التقدم على مسار الإصلاحات الضرورية، بما أنّ الاهتمام تحوّل نحو مواجهة الجائحة. وتعرضت المالية العامة للبلد لضغوط شديدة أيضاً بفعل كوفيد-19، مما اضطر الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي وسط الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة، في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية.

وكما كان متوقعاً، تباطأ النمو الاقتصادي العام في الكويت خلال الجائحة بسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض إنتاجه. والواضح هو أن ارتباط الأداء الاقتصادي بالتحولات في أسواق الطاقة، لا سيما في ضوء التحول العالمي نحو الاعتماد على طاقات بديلة تراعي البيئة، يعرض الاقتصاد الكويتي لخطر انعدام الاستدامة على المدى الطويل.

ومن هنا تأتي أهمية تنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية تضع الأساس لنموذج تنموي مستدام، وهو أمر يبدو أن صانعي السياسات في الدولة ماضون فيه بخطى ثابتة. وتتيح هذه الإصلاحات فرصة حقيقية للتأثير بشكل إيجابي ليس على جميع القطاعات الاقتصادية فحسب، بل أيضاً على جميع أبعاد المرونة الاجتماعية والاقتصادية، وهي تشمل بيئة العمل المحلية.

وفي ما يتعلق بالاستجابة لكوفيد-19، بدأت الحكومة باتخاذ إجراءات سريعة منذ الإبلاغ عن أول حالة إصابة في الكويت في 24 شباط/فبراير 2020. ففي 11 آذار/مارس، أعلنت الحكومة عن إجراءات إغلاق واسعة شملت تعليق العمل في جميع الهيئات الحكومية والمدارس والجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، باستثناء الجهات المقدِّمة للخدمات الحيوية. وتمّ تعليق الرحلات الجوية التجارية وإغلاق الحدود اعتباراً من 15 آذار/مارس، ثم فُرض حظر تجول جزئي اعتباراً من 22 آذار/مارس، وحظر تجول كامل لمدة 20 يوماً اعتباراً من 10 أيار/مايو.

ونتيجة لدعوات مجتمع الأعمال للعودة إلى النشاط الاقتصادي، أعلنت الحكومة عن خطة للعودة التدريجية إلى الأنشطة الاقتصادية المنتظمة في نهاية شهر أيار/مايو[3]. وتضمنت تلك الخطة برنامجاً لإعادة الفتح التدريجي على خمس مراحل، على ألا تقل كل مرحلة عن ثلاثة أسابيع. فاستمرت المرحلة الأولى من 31 أيار/مايو إلى 29 حزيران/يونيو، والمرحلة الثانية من 30 حزيران/يونيو إلى 27 تموز/يوليو، والمرحلة الثالثة من 28 تموز/يوليو إلى 17 آب/أغسطس. وبدأت المرحلة الرابعة في 18 آب/أغسطس 2020 واستمرت لغاية 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبعد ذلك، أعلنت الحكومة عن بدء المرحلة الخامسة والأخيرة، وفتح جميع المجالات لمن أخذوا جرعتين من اللقاح. كذلك، رُفع حظر التجول الجزئي في 30 آب/أغسطس 2020، مع استمرار فرض الحظر على الحفلات، بما في ذلك حفلات الزفاف والمآدب والجنازات.

وبعد تراجع مؤقت في عدد الإصابات اليومية المسجلة بفيروس كوفيد-19 مع نهاية العام 2020، شهدت الكويت زيادة حادة في الإصابات بالفيروس اعتباراً من شباط/فبراير 2021. واضطرت الحكومة إلى فرض سلسلة من القيود الجديدة، أحدها عودة حظر التجول الجزئي اعتباراً من 7 آذار/مارس 2021 ولغاية أول أيام عيد الفطر. وقد عُلّقت جميع الأنشطة التجارية خلال فترة حظر التجول. كما قررت الحكومة منع غير الكويتيين من دخول البلد، لكن هذا القرار ألغي مع بدء المرحلة الخامسة والأخيرة.

ونفّذت الحكومة الكويتية طوال مدة الأزمة عدداً من الاستجابات المهمة بهدف مواصلة تزويد المناطق الحضرية بالمساعدات اللازمة لتأمين الخدمات الأساسية[4]. وكان مجلس الوزراء يجتمع أسبوعياً ويتخذ القرارات بانتظام لتنفذها الجهات المعنية. وقامت البلدية، وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بوضع إمكاناتها تحت تصرف الحكومة طوال هذه الأزمة.

وأطلقت الحكومة في 31 آذار/مارس 2020 اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي، برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي، بهدف تصميم خطة تحفيز للاقتصاد المحلي. وأنشأت الحكومة "صندوقاً مؤقتاً" لتلقي المساهمات المالية من الجهات المانحة لدعم جهود معالجة الأزمة، وأنفقت نحو 240 مليون دينار لدعم المواطنين الكويتيين العاملين في القطاع الخاص في إطار الجهود المبذولة للتخفيف من تأثير الجائحة. وأدت بلدية الكويت، التي تعمل كهيئة حكومية مسؤولة عن تخطيط ومراقبة أنشطة التنمية الحضرية في البلاد، دوراً مهماً في إدارة الأزمة، حيث طبقت سياسة صارمة للسلامة الصحية داخل المحال التجارية، واضطلعت بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في تنظيف وتعقيم الشوارع والمباني.

وعملت الحكومة على توفير الغذاء والماء والكهرباء وجميع الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وأسهمت الجمعيات الأهلية في التخفيف من آثار الأزمة، ولا سيما جمعية الهلال الأحمر الكويتي التي جمعت التبرعات من شركات القطاع الخاص ووزعتها على الأسر المحتاجة. كما شاركت العديد من المنظمات/الجمعيات الخيرية الأهلية في أنشطة تشمل توزيع المواد الغذائية على شريحة الوافدين، لا سيما وأن العديد منهم قد تضرروا بشكل كبير خلال فترة الإغلاق.

وكان من الطبيعي أن تظهر بشكل واضح الآثار السلبية للجائحة على جميع أبعاد المرونة الاقتصادية. ويعكس مفهوم المرونة "قدرة المجتمعات الحضرية على التخطيط وتوقع الصدمات، بما في ذلك الأزمات الطويلة المدى، التي قد تصيب اقتصاداتها؛ والقدرة على إعادة تخصيص وتعبئة الموارد لتحمل تلك الصدمات؛ ثم التعافي منها وإعادة البناء، على الأقل للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة؛ والعمل على وضع الاقتصادات على مسار النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز القدرات للتعامل مع أي صدمات مستقبلية"[5].

ولتحديد درجة المرونة الاقتصادية الحضرية للكويت، تم في المرحلة الثانية من المشروع تشخيص الأداء الاقتصادي والمالي بناءً على منهجية التقييم المطبقة في المشروع والمبنية على محددات المرونة الخمسة المذكورة سابقاً[6]. وتشمل هذه المحددات 17 مؤشراً لقياس الأداء، ومن خلالها يمكن اقتراح مجالات التطوير والتحسين في الأداء بما يساعد السلطات على تحديد نقاط القوة والضعف في هياكلها المؤسسية وأنظمتها التشغيلية، بهدف تمكينها من رفع درجة المرونة الاقتصادية الحضرية. ويبين الشكل 1 أداء مدينة الكويت في كلٍّ من مؤشرات المرونة الاقتصادية.

الشكل 1. مؤشرات أداء المرونة الاقتصادية في مدينة الكويت

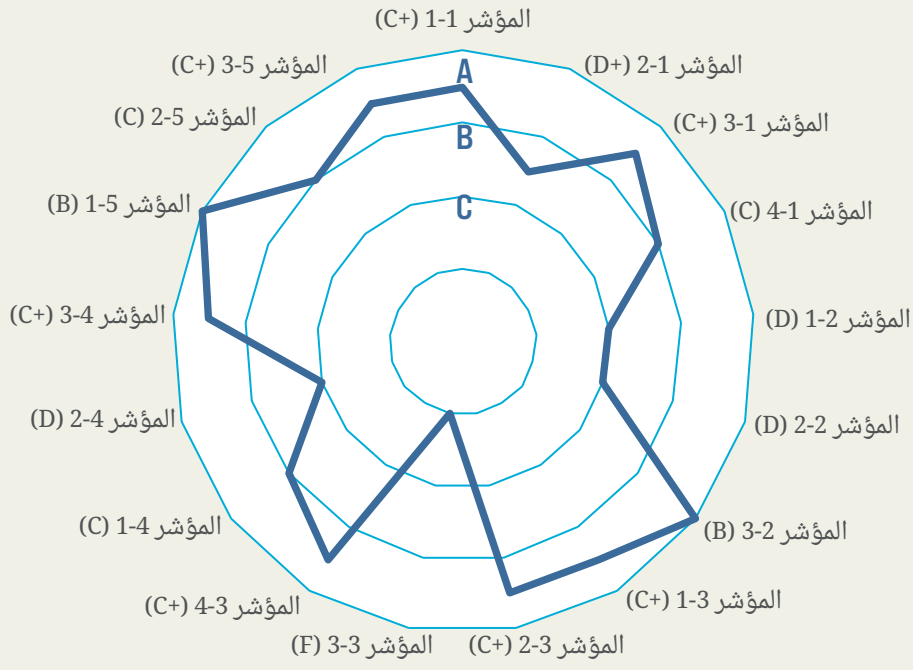

المصدر: المؤلف.

وأكّدت نتائج تلك المرحلة من المشروع المتعلقة بتشخيص المرونة في الكويت أنّ القدرة على التخفيف من آثار الجائحة لم تكن بالمستويات المرجوة. فقد تبين، في ضوء منهجية التشخيص المتبعة والبيانات المتوفرة من مختلف المصادر الرسمية المتاحة، أنّ قدرة الكويت على التخفيف من حدة الأزمة كانت كافية لتحقيق مستويات "منخفضة إلى متوسطة" من التأثير فقط. وعليه، فإن هذا المستوى من القدرة على مواجهة الأزمة يتطلب على الأرجح وقتاً طويلاً نسبياً للتغلب على تداعياتها.

وبينت نتائج التشخيص أن جميع مجالات المرونة الخمسة بحاجة إلى تحسين كبير، غير أن بعض المجالات كانت أقل كفاءة من غيرها. وتُظهِر النتائج أن مرونة بيئة سوق العمل المحلية هي الأضعف، وأنّ مرونة كل من النظام المالي المحلي والحوكمة الاقتصادية المحلية ليست جيدة هي أيضاً. أما أداء مجالات بيئة العمل المحلية والترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية، فيمكن اعتباره "متوسطاً". وعليه، جاء الترتيب من الأضعف إلى الأقل ضعفاً كما يلي:

- مرونة بيئة العمل المحلية (الأضعف أداءً نسبياً).
- مرونة سوق العمل المحلية.
- مرونة النظام المالي المحلي.
- مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية.
- مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية (الأفضل أداءً نسبياً).

مرونة بيئة العمل المحلية

كشف التشخيص أنّ أداء الكويت يتراوح بين "متوسط وضعيف". ويرجع ذلك إلى عدم كفاية منظومة البرامج الحالية التي تستهدف تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتطوير بيئة الأعمال لتكون أكثر قدرة على الاستجابة لتغيُّرات العرض والطلب.

مرونة سوق العمل المحلية

كشف التشخيص أن الأداء العام في مختلف المؤشرات "ضعيف نسبياً". ويعود ذلك إلى الاختلالات الهيكلية الواضحة في سوق العمل الكويتية والتي لا تؤهلها لتكون قادرة على التوظيف الأمثل للقوى العاملة المتوفرة، وعلى التأثير الفعال على أنماط وسلوكيات التوظيف استجابة للصدمات الداخلية والخارجية.

مرونة النظام المالي المحلي

كشف التشخيص أن أداء الكويت "ضعيف نسبياً" في مختلف المؤشرات ذات الصلة. ويعود ذلك إلى غياب أي مبادرات استراتيجية تساهم في تحسين فعالية النظام المالي في توظيف الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بكفاءة، وبما يساهم في توسيع فرص الائتمان المتاحة للشركات والأفراد بصورة خاصة.

كذلك، يسجَّل خلل هيكلي مرتبط بالمالية العامة في الدولة، بما أن مصادر الدخل فيها تفتقر إلى التنوع وتقتصر على الإيرادات النفطية إلى حد بعيد.

مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية

كشف التشخيص أن أداء الكويت "ضعيف نسبياً" بحسب مؤشرات مختلفة. ويرجع ذلك إلى ضعف القدرات والممارسات في مختلف الجوانب ذات العلاقة بالتطوير المؤسسي والقيادة ونطاق وجودة التخطيط، لا سيما خلال فترات الأزمات والصدمات.

مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية

كشف التشخيص أن أداء الكويت في المؤشرات ذات الصلة يمكن تصنيفه بشكل عام بأنه "متوسط". ويعود ذلك إلى توفر الموارد اللازمة لتغطية الخدمات الأساسية، وللجودة النسبية في البنية الأساسية، بالرغم من الضعف النسبي في العديد من المجالات ذات الصلة، وبخاصة في خدمات النقل العمومي.

بناءً على النتائج المذكورة آنفاً، يقدّم هذا التقرير مقترحاً لملامح خطة لبناء المرونة الاقتصادية والمالية الحضرية للكويت، وذلك بالتشاور مع العديد من المؤسسات، ولا سيما الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. ويتناول الجزء الثالث من التقرير توصيفاً للوضع الراهن للتخطيط التنموي في الكويت، ويليه جزءٌ رابع يتناول أهم ملامح خطة بناء المرونة الاقتصادية والمالية الحضرية المقترحة. ويعرض الجزء الخامس والأخير من التقرير تحليلاً موجزاً لأهم العقبات التي ربما تنشأ خلال تنفيذ الخطة.

1. الوضع الراهن للتخطيط التنموي في الكويت

الوضع الراهن للتخطيط التنموي في الكويت

تنفّذ دولة الكويت حالياً خطة وطنية إنمائية متوسطة الأمد للفترة 2020-2025 صادرة عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. وهي ثالث خطة تنفَذ في سياق مسار تنموي إصلاحي يتكون من عدة مراحل زمنية بدأت في عام 2010، ويتبع خارطة طريق الهدف منها تحقيق رؤية تنموية طويلة المدى، هي رؤية "كويت جديدة 2035".

وتقضي هذه الرؤية بما يلي:"تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجَّع فيه روح المنافسة وتُرفع فيه كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسَّخ القيم ويحافَظ على الهوية الاجتماعية، وتتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة عمل مشجعة". وترتكز هذه الخطة على عدة محاور أساسية تتعلق بما يلي:

- تنمية منطقة الشمال.
- بناء مقومات الاقتصاد المعرفي.
- تطوير حكومة داعمة.
- استدامة الرفاه وتمكين المواطن.

وتتضمن الخطة مجموعة كبيرة من السياسات والبرامج التنموية الرامية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص وتطوير المؤسسات وتحسين البنية التحتية وتعزيز التنمية البشرية والرفاهية. وبشكل عام، تهدف هذه الخطة إلى تطوير الاقتصاد الكويتي ليكون أكثر ديناميكية ومرونة وأقل اعتماداً على النفط، وليكون أكثر تنافسية، ويوفر فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص.

وتتيح هذه الخطة فرصة حقيقية لمعالجة أسباب تطور الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي، والمتمثلة أساساً في محدودية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، واختلالات المالية العامة، واختلالات سوق العمل. وبذلك، تمثل هذه الخطة فرصة حقيقية، من الناحية النظرية، لمعالجة العديد من أسباب ضعف المرونة الاقتصادية الحضرية للكويت بمختلف أبعادها. غير أن المشكلة الحقيقية في الكويت هي عدم كفاية الأطر والقدرات المؤسسية التي تتيح التنفيذ الفعال للخطط والإصلاحات.

والمسار الحالي الذي تتبعه الدولة في تنفيذ الخطة الوطنية الإنمائية هو من العوامل المسانِدة لتحقيق رؤية مشروع "بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19".

فهذا المشروع يؤسّس لاستراتيجيات التعافي من الجائحة كأحد المداخل الأساسية للتنمية الحضرية، مع وضع خطة عملية تستهدف تحسين أداء محددات المرونة خلال خمس سنوات، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التفصيلية المتوجب اتباعها من أجل تحقيق ذلك. ويساهم تنفيذ الخطة الوطنية الإنمائية في تحقيق العديد من التحسينات المرجوة في محددات المرونة الاقتصادية الحضرية، نظراً إلى أنّ برامجها ترمي إلى تحقيق أهداف تنموية شاملة، منها التنمية الحضرية.

وقد ساهمت أزمة كوفيد-19 في دق ناقوس الخطر بشأن غياب الكفاءة المؤسسية التي تسمح بمعالجة الأوضاع المالية والاقتصادية على نحو يضمن الحؤول دون نتائج خطيرة. وهذا ما أكدته نتائج المرحلة الثانية من المشروع المتعلقة بتشخيص المرونة، والتي تؤشر بوضوح إلى أن قدرة الكويت على التخفيف من حدة الأزمة لم تتعدَ المستويات المصنفة "منخفضة إلى متوسطة".

فالواضح أن ما تم تفيذه من سياسات وإجراءات لمجابهة الأزمة تمثّل بمعظمه في حلول قصيرة المدى لم تكن بالضرورة متناسقة مع متطلبات الإصلاح على المدى الطويل. لذلك، ومن أجل تعزيز القدرات للتعامل مع أي صدمات مستقبلية، يقترح هذا التقرير خطة لتعزيز المرونة الاقتصادية الحضرية في الكويت تحدد بوضوح متطلبات الإصلاح وفق الأسس الهيكلية على المدى الطويل.

2. أهداف خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية المقترحة والأنشطة اللازمة لتنفيذها

أهداف خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية المقترحة والأنشطة اللازمة لتنفيذها

يستعرض هذا الجزء من التقرير أهداف خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية المقترحة لمدينة الكويت، وفقاً لمقاييس الأداء المقرر بلوغها. وتماشياً مع سياق المشروع في المرحلتين السابقتين، يتم استعراض هذه الأهداف وكذلك تحديد الإجراءات المتوجب اتباعها من أجل تحقيقها، وفق المحددات الخمسة للمرونة.

ألف. مرونة بيئة العمل المحلية

يبيّن الشكل 2 مقياس الأداء الحالي، ومقياس الأداء المخطط له من حيث مرونة بيئة العمل المحلية في الكويت، بعد انقضاء فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

الشكل 2. مرونة بيئة العمل المحلية

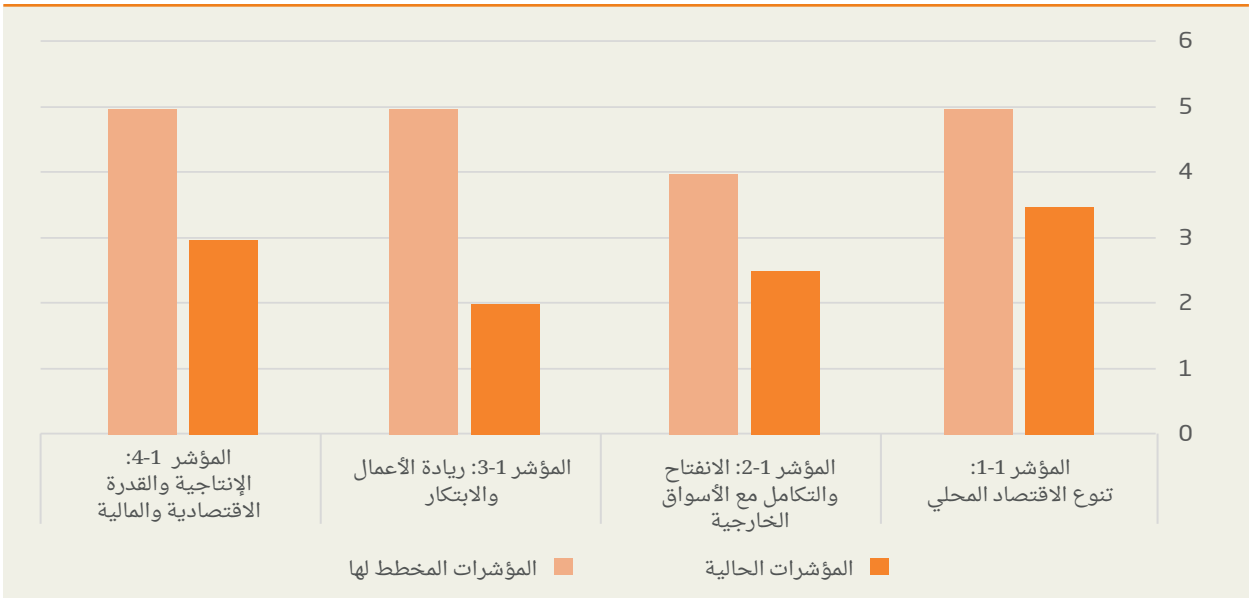

المصدر: المؤلف.

ومن أجل تحقيق التحسينات المنشودة في محددات مرونة بيئة العمل المحلية، يتعين على صانعي القرار العمل على رفع قدرة الكويت على تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتطوير بيئة الأعمال لتكون أكثر قدرة على الاستجابة لتغيّرات العرض والطلب. لذلك، ينبغي تنفيذ برامج ومبادرات تستهدف زيادة التنوع في الاقتصاد المحلي وما يتطلبه ذلك من تحفيز للاستثمار الخاص، لا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المزيد من حاضنات الأعمال، وكذلك تحسين درجة الانفتاح والتكامل مع الأسواق الخارجية، وهو ما يتطلب تطوير تنافسية الاقتصاد الوطني.

ويتعين تنفيذ برامج ومبادرات تعزّز الاستثمار في بناء اقتصاد المعرفة من أجل تحسين القدرات الابتكارية الوطنية، وتوفير المحفزات وفرص أفضل لتمويل الأنشطة الاقتصادية بهدف تحسين الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام. ويعرض الجدول 1 مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحقيق التحسينات المرجوة في محددات مرونة بيئة العمل المحلية:

الجدول 1. مصفوفة الإجراءات الرامية إلى تحسين محددات مرونة بيئة العمل المحلية

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/ مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
1- مرونة بيئة العمل المحلية							
1-1 تنوع الاقتصاد المحلي	توسيع القاعدة الإنتاجية غير النفطية	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• وزارة التجارة والصناعة • الهيئة العامة للصناعة • الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية لمختلف الجهات المعنية	تطوير كفاءة منظومة إعداد مبادرات وبرامج تطوير قطاع الأعمال	تطوير البيئة التشريعية لتحفيز تنمية النشاط الاقتصادي والنهوض به وفق الخطط الإنمائية في الدولة	• الميزانية العامة السنوية (من ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات المعنية) • القطاع الخاص
	تحديد مسار استراتيجي لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتماشى مع "رؤية كويت جديدة 2035" التي تهدف إلى جعل البلد مركزاً مالياً وتجارياً	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • وزارة التجارة والصناعة • الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير قدرات التخطيط التنموي	التطوير المؤسسي في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	-----	الميزانية العامة السنوية
	تهيئة بيئة عمل مواتية لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بدور القطاع الخاص الكويتي في النمو الاقتصادي	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• هيئة تشجيع الاستثمار المباشر • الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية لمختلف الجهات المعنية	تطوير كفاءة المنظومة المعنية بإعداد المبادرات والبرامج اللازمة لتهيئة بيئة العمل	تطوير البيئة التشريعية المواتية لتحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات المعنية)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/ مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
1- مرونة بيئة العمل المحلية							
1-1 تنوع الاقتصاد المحلي	توفير المزيد من فرص التدريب العملي في مناهج المؤسسات الجامعية	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• جامعة الكويت • مجلس الجامعات الخاصة • الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	تطوير كفاءة منظومة التدريب العملي	تطوير كفاءة منظومة مراجعة المناهج	----	قرارات تنفيذية صادرة عن مجلس جامعة الكويت، ومجلس الجامعات الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)
	إعادة هيكلة استراتيجيات التنويع لتشمل تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير قدرات التخطيط الاستراتيجي	تطوير كفاءة المنظومة المعنية بإعداد المبادرات والبرامج اللازمة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة	----	الميزانية العامة السنوية (من ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات المعنية)
	دعم القطاعات الاستراتيجية من خلال إقامة شراكات مع الشركات العالمية وتعزيز التنمية المستدامة المدفوعة بالابتكار	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير القدرات في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	التطوير المؤسسي في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تطوير البيئة التشريعية لتحفيز الشراكات مع الشركات العالمية، وخاصة إصدار قانون موحد حول مجالات نظام البناء-التشغيل-النقل (BOT)	• الميزانية العامة السنوية (من ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص) • القطاع الخاص

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/ مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
1- مرونة بيئة العمل المحلية							
2-1 الانفتاح والتكامل مع الأسواق الخارجية	تطوير البوابة الإلكترونية الرسمية لإتاحة بيانات إلكترونية وخدمات جديدة للمصدرين والمستثمرين الأجانب	قصير الأمد (سنة واحدة)	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	التطوير المؤسسي في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	-----	قرارات تنفيذية صادرة عن الإدارة العليا للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)
	إنشاء جهاز متخصص لمعالجة العقبات الإدارية أمام الاستثمار	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	مجلس الوزراء	تخصيص موارد بشرية ذات كفاءة للجهاز المستحدث	إعداد بنية تنظيمية متكاملة للجهاز المستحدث	إصدار مرسوم ينظّم إنشاء الجهاز المستحدث	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الجهاز المستحدث)
	تطوير الخدمات المقدمة من قِبل مركز الكويت للأعمال	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• وزارة التجارة والصناعة • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية في مركز الكويت للأعمال	التطوير المؤسسي في مركز الكويت للأعمال	-----	قرارات تنفيذية صادرة عن وزارة التجارة والصناعة (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)
3-1 ريادة الأعمال والابتكار	توفير المزيد من الحزم التحفيزية لرواد الأعمال للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• هيئة تشجيع الاستثمار المباشر • الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية لمختلف الجهات المعنية	التطوير المؤسسي في مختلف الجهات المعنية	سنّ قوانين وتشريعات جديدة وتعديل بعض القوانين الحالية المتعلقة بتحفيز ريادة الأعمال	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات المختصة)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/ مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
1- مرونة بيئة العمل المحلية							
3-1 ريادة الأعمال والابتكار	إنشاء حاضنات أعمال تتيح بيئة عمل متكاملة لزيادة كفاءة الرواد المستثمرين في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة • غرفة تجارة وصناعة الكويت • جامعة الكويت • مجلس الجامعات الخاصة	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية في مختلف الجهات المعنية	تطوير كفاءة منظومة إنشاء حاضنات الأعمال بالشراكة مع المؤسسات الجامعية	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة)
4-1 الإنتاجية والقدرة الاقتصادية والمالية	تطوير البيئة الاستثمارية لتمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره كمحرك للنمو الاقتصادي	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	التطوير المؤسسي للمنظومة المعنية بتطوير البيئة الاستثمارية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	سن تشريعات جديدة وتعديل بعض القوانين الحالية المتعلقة بتطوير البيئة الاستثمارية	الميزانية العامة السنوية (ميزانية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر)
	تكثيف البرامج الاستثمارية وفق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص • غرفة تجارة وصناعة الكويت	تطوير القدرات في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	التطوير المؤسسي في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إجراء تعديلات تشريعية بشأن تطوير منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	• الميزانية العامة السنوية (ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص) • القطاع الخاص

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/ مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
1- مرونة بيئة العمل المحلية							
4-1 الإنتاجية والقدرة الاقتصادية والمالية	تقديم حوافز للشركات التي تعتمد بكثافة على الابتكارات وتكنولوجيا المعلومات في أنشطتها	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة	تطوير القدرات في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة	تطوير فعالية الحوافز الاستثمارية في الأنشطة القائمة على الابتكار	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة)
	وضع منظومة لتمويل المشاريع التي تعتمد على الابتكارات وتكنولوجيا المعلومات في أنشطتها	متوسط الأمد (خلال 3 سنوات)	• مجلس الوزراء • البنك المركزي الكويتي	-----	التنسيق مع البنوك التجارية لتطوير برامج لتمويل الأنشطة القائمة على الابتكار	-----	قرار تنفيذي صادر عن البنك المركزي وملزم للبنوك التجارية (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)

من أجل تحسين تنوع الاقتصاد المحلي (المؤشر 1-1)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الستة التالية:

- وضع برنامج يمتد على مدى خمس سنوات لتوسيع القاعدة الإنتاجية غير النفطية، ينفَّذ بموجب سياسات تضعها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ويساهم فيه الصندوق الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في السنوات المقبلة بمراجعة بعض الأبعاد التي تتضمنها خططها الإنمائية، لضمان أن يكون المسار الاستراتيجي لإعادة هيكلة الاقتصاد متماشياً مع متطلبات تحقيق "رؤية كويت جديدة 2035".
- قيام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وغرفة تجارة وصناعة الكويت بتنفيذ برنامج مشترك لتطوير كفاءة المنظومة المعنية بتهيئة بيئة أعمال مواتية لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض بدور القطاع الخاص الكويتي في النمو الاقتصادي.
- قيام كل مؤسسات التعليم العالي خلال المدى المتوسط (جامعة الكويت، والجامعات الخاصة الخاضعة لرقابة مجلس الجامعات الخاصة، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب) بتعديل مناهجها، لإتاحة المزيد من فرص التدريب العملي، وذلك في إطار تحسين الموارد البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية.
- قيام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بتنفيذ برامج عملية لإعادة هيكلة استراتيجيات تنويع النشاط الاقتصادي، بما في ذلك من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق مبادرات، بالتنسيق بين هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغرفة تجارة وصناعة الكويت، لتحفيز الشراكات مع الشركات العالمية وفق نظام بناء-تشغيل-نقل (BOT)، وذلك من أجل دعم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في الدولة على نحو يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

من أجل تحسين الانفتاح والتكامل مع الأسواق الخارجية (المؤشر 1-2)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الثلاثة التالية:

- تطوير البوابة الإلكترونية الرسمية لتتضمن بيانات إلكترونية وخدمات جديدة للمُصدِّرين وللمستثمرين الأجانب، ولتكون صلة وصل دائمة بينهم وبين الأجهزة الحكومية، على أن ينفّذ هذا الإجراء من خلال الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.
- إنشاء جهاز متخصص لمعالجة العقبات الإدارية الرئيسية أمام الاستثمار، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء.
- قيام وزارة التجارة والصناعة بتطوير الخدمات التي يقدمها مركز الكويت للأعمال وتحسين جودتها لدعم جهود القطاع الخاص، ولاسيما المصدِّرون، لتعزيز قدرتهم على المنافسة محلياً وخارجياً.

من أجل تحسين ريادة الأعمال والابتكار (المؤشر 1-3)، يُقترح اتخاذ الإجراءين التاليين:

- توفير مزيد من الحزم التحفيزية لرواد الأعمال للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وذلك من خلال برامج مبتكرة ينفذها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- قيام الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالتنسيق مع جامعة الكويت ومجلس الجامعات الخاصة، بتمويل إنشاء حاضنات أعمال تتيح بيئة عمل متكاملة تساهم في رفع كفاءة روّاد الأعمال والمستثمرين في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة الاقتصادية والمالية (المؤشر 1-4)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الأربعة التالية:

- تطوير البيئة الاستثمارية لتمكين القطاع الخاص من أن يكون محرّكاً فعلاً للنمو الاقتصادي. ولا يمكن تنفيذ ذلك إلا من خلال سياسات تنموية يرصدها مجلس الوزراء وبرامج تنفذها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- تكثيف البرامج الاستثمارية وفق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بإشراف هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتطلب هذا الإجراء إجراء تعديلات قانونية لتطوير منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تقديم حوافز إضافية للشركات التي تعتمد على الابتكارات وتكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف في أنشطتها. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفق ضوابط يحددها مجلس الوزراء.

- وضع منظومة مرنة لتمويل المشاريع التي تعتمد على الابتكارات وتكنولوجيا المعلومات في أنشطتها، وذلك من خلال سياسات عامة يضبطها مجلس الوزراء، ووفق برامج تنفيذية يحدد البنك المركزي ملامحها وتنفذها البنوك التجارية.

باء. مرونة سوق العمل المحلية

يستعرض الشكل 3 مقياس الأداء الحالي ومقياس الأداء المخطط له من حيث مرونة سوق العمل المحلية في الكويت، وذلك بعد انقضاء فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

لتحقيق التحسينات المنشودة في محددات مرونة سوق العمل المحلية، على صانعي القرار وضع وتنفيذ مجموعة من الأهداف المتعلقة بتطوير قدرة سوق العمل على توظيف القوى العاملة المتوفرة في الكويت على النحو الأمثل، وعلى التأثير الفعال في أنماط وسلوكيات التوظيف استجابة للصدمات الداخلية والخارجية. لذلك، لا بد من تنفيذ برامج ومبادرات تستهدف إصلاح هياكل سوق العمل الحالية، لاسيما من خلال تقديم الحوافز المناسبة لإيجاد قوى عاملة ديناميكية وماهرة، ومعالجة المشاكل المرتبطة بالازدواجية/الانقسام الحالي في سوق العمل (حيث العمال الوافدون يشغلون غالبية الوظائف في القطاع الخاص، في حين يشغل المواطنون أغلبية الوظائف في القطاع العام). ويتطلب هذا الأمر معالجة التشوهات في سوق العمل من خلال التحكم في نمو تعويضات القطاع العام والتوظيف لتشجيع المزيد من المواطنين على العمل في القطاع الخاص.

ويتعيّن استحداث منظومة لتقديم الحوافز للقطاع الخاص لتنفيذ برامج تدريب مهني أكثر فعالية داخل الشركات الخاصة، وذلك في السياق الاستراتيجي للإصلاحات التعليمية والتدريبية الهادفة إلى تحسين المهارات والإنتاجية. ويتعيّن تحسين أنظمة القوى العاملة الوافدة، ولاسيما الماهرة، من خلال استهداف مهارات محددة ومعالجة اختلاف الرسوم وأنظمة إصدار التأشيرات وتجديدها. وبهذا الصدد، تواجه الكويت تحدياً كبيراً، حيث تحتاج إلى تصميم وتنفيذ نظام حوكمة يحدّ من مغادرة الكفاءات العالية من القوى العاملة الوافدة.

وينبغي إتاحة مزيد من المرونة لتنقُّل القوى العاملة الوافدة حسب الكفاءة ومتطلبات العرض والطلب في السوق وإلغاء نظام الكفالة. ويعرض الجدول 2 مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحقيق التحسينات المنشودة في محددات مرونة سوق العمل المحلية.

الشكل 3. مرونة سوق العمل المحلية

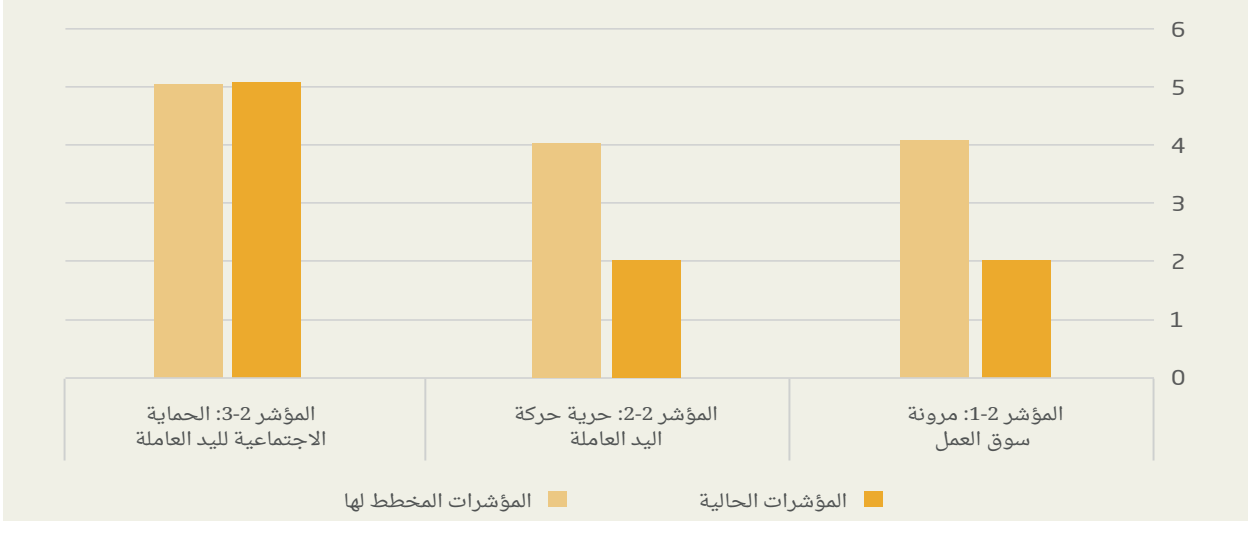

المصدر: المؤلف.

الجدول 2. مصفوفة الإجراءات الرامية إلى تحسين محددات مرونة بيئة سوق العمل المحلية

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
2- مرونة سوق العمل المحلية							
2-1 مرونة سوق العمل	إصلاح مناهج البرامج التعليمية والتدريبية لتحسين المهارات والإنتاجية	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• جامعة الكويت • مجلس الجامعات الخاصة • الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	تطوير قدرات الجهاز الأكاديمي	تطوير كفاءة منظومة مراجعة المناهج	-----	قرارات تنفيذية صادرة عن مجلس جامعة الكويت ومجلس الجامعات الخاصة وعن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)
	تقديم حوافز للقطاع الخاص لتنفيذ برامج تدريب مهني أكثر فعالية داخل الشركات	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة • جامعة الكويت • مجلس الجامعات الخاصة • الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	تطوير قدرات الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة	تعزيز كفاءة منظومة الحوافز المقدّمة للقطاع الخاص	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة)
	تحفيز المزيد من المواطنين على العمل في القطاع الخاص	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• مجلس الوزراء • الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير القدرات في المجالات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في الهيئة العامة للقوى العاملة	تعزيز كفاءة منظومة تأهيل الكوادر الوطنية للعمل في القطاع الخاص	تنفيذ تعديلات تشريعية لتطوير منظومة تحفيز المواطنين على العمل في القطاع الخاص	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
2- مرونة سوق العمل المحلية							
2-1 مرونة سوق العمل	تحديد مسار لإصلاح الهيكلية الثنائية لسوق العمل (الوافدون والمواطنون) إصلاحاً استراتيجياً	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• مجلس الوزراء • الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير القدرات في المجالات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير كفاءة منظومة الدراسات الاستراتيجية في الهيئة العامة للقوى العاملة	تنفيذ تعديلات تشريعية لمعالجة التشوهات في سوق العمل	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة)
2-2 حرية حركة اليد العاملة	وضع برنامج مرن يضمن سلاسة تنقّل القوى العاملة الوافدة حسب الكفاءة ومتطلبات العرض والطلب في سوق العمل	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير القدرات في المجالات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير كفاءة منظومة الدراسات الاستراتيجية في الهيئة العامة للقوى العاملة	تنفيذ تعديلات تشريعية متعلقة بضبط سلاسة تنقّل القوى العاملة الوافدة	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة)
	وضع برنامج لإلغاء نظام الكفالة لزيادة مرونة آليات تغيير الوظائف والتنقّل بين القطاعات	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير القدرات في الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير كفاءة منظومة وضع البرامج والمبادرات الاستراتيجية في الهيئة العامة للقوى العاملة	تنفيذ تعديلات تشريعية متعلقة بإلغاء نظام الكفالة	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة)
	تحسين الأنظمة التي ترعى القوى العاملة الوافدة، ولاسيما الماهرة	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• وزارة الداخلية • الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير القدرات في المجالات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير كفاءة منظومة وضع البرامج والمبادرات الاستراتيجية في وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة	تنفيذ تعديلات تشريعية متعلقة بتطوير أنظمة القوى العاملة الوافدة	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
2- مرونة سوق العمل المحلية							
3-2 الحماية الاجتماعية لليد العاملة	تنفيذ حملة لتوعية أصحاب العمل ومختلف الشرائح المجتمعية بأهمية تقديم الحماية الاجتماعية للقوى العاملة الوافدة	قصير الأمد (خلال السنة)	• الهيئة العامة للقوى العاملة • وزارة الإعلام	تطوير القدرات في الجهات المعنية	-----	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية وزارة الإعلام)
	إعداد دليل إرشادي شامل حول مخالفات العلاقة التعاقدية والتزامات أصحاب العمل تجاه القوى العاملة الوافدة وحفظ حقوقها	قصير الأمد (خلال السنة)	الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير القدرات في الهيئة العامة للقوى العاملة	تطوير كفاءة منظومة وضع البرامج والمبادرات الاستراتيجية في الهيئة العامة للقوى العاملة	تنفيذ تعديلات تشريعية متعلقة بتطوير منظومة حفظ حقوق القوى العاملة الوافدة	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للقوى العاملة)

من أجل تحسين مرونة سوق العمل المحلية (المؤشر 2-1)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الأربعة التالية:

- تنفيذ إصلاحات عميقة في مناهج البرامج التعليمية والتدريبية في مؤسسات التعليم العالي، لتحسين المهارات والإنتاجية، بما يمكن الشباب الكويتي من الاندماج بسهولة في سوق العمل. ويتم ذلك من خلال مبادرات تنفذها جامعة الكويت والجامعات الخاصة التي تقع تحت إشراف مجلس الجامعات الخاصة، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، بهدف تكثيف التركيز على المهارات العملية المطلوبة في سوق العمل.
- البحث في تقديم حوافز للقطاع الخاص لتنفيذ برامج أكثر فعالية للتدريب المهني للطلاب، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ومختلف مؤسسات التعليم العالي.
- البحث في إنشاء نُظُم مبتكرة لتحفيز المزيد من المواطنين على العمل في القطاع الخاص، وخصوصاً لإيجاد قوى عاملة ديناميكية وماهرة، على أن تتولى الهيئة العامة للقوى العاملة تصميم هذه النُظُم وتنفيذها وفق سياسات عامة يضبطها مجلس الوزراء.
- وضع مسار لإصلاح الهيكلية الثنائية الحالية في سوق العمل إصلاحاً استراتيجياً، من خلال سياسات عامة يضبطها مجلس الوزراء ومبادرات وبرامج استراتيجية تنفذها الهيئة العامة للقوى العاملة.

من أجل تحسين حرية حركة القوى العاملة (المؤشر 2-2)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الثلاثة التالية:

- قيام الهيئة العامة للقوى العاملة بوضع وتنفيذ برنامج مرن يضمن سلاسة تنقُّل القوى العاملة الوافدة بين الوظائف المختلفة حسب الكفاءة ومتطلبات العرض والطلب في سوق العمل.
- وضع برنامج لإلغاء نظام الكفالة، بما يساهم في زيادة مرونة آليات تغيير الوظائف والتنقُّل بين القطاعات دون إذن من صاحب العمل، بموجب خطة عمل تضعها الهيئة العامة للقوى العاملة ورؤية يضبطها مجلس الوزراء.
- تحسين الأنظمة المعنية بالقوى العاملة الوافدة، ولاسيما الماهرة، من خلال برنامج عمل تنفذه الهيئة العامة للقوى العاملة، وذلك للحد من ظاهرة مغادرة الكفاءات العالية من هذه القوى إلى أسواق عمل أخرى في المنطقة.

من أجل تحسين الحماية الاجتماعية المقدّمة للقوى العاملة (المؤشر 2-3)، يُقترح اتخاذ الإجراءين التاليين:

- تنفيذ حملة لتوعية أصحاب العمل ومختلف الشرائح المجتمعية بأهمية تقديم الحماية الاجتماعية للقوى العاملة الوافدة. وينفذ هذا الإجراء بالتنسيق بشكل كامل بين الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الإعلام.
- قيام الهيئة العامة للقوى العاملة بمراجعة شاملة للضوابط الحالية التي تنظم عقود العمل بين أصحاب الأعمال والقوى العاملة الوافدة، بهدف إعداد دليل إرشادي شامل حول مخالفات العلاقة التعاقدية والتزامات أصحاب العمل تجاه هذه القوى، وذلك لحفظ حقوقها بالكامل.

جيم. مرونة النظام المالي المحلي

يستعرض الشكل 4 مقياس الأداء الحالي ومقياس الأداء المخطط له من حيث مرونة النظام المالي المحلي في الكويت، بعد انقضاء فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

لتحقيق التحسينات المرجوة في محددات مرونة النظام المالي المحلي، على صانعي القرار وضع وتنفيذ مجموعة من الأهداف المتعلقة بتحسين فعالية النظام المالي المحلي في الكويت في توظيف الموارد المالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة بكفاءة، بما يساهم في توسيع فرص الائتمان المتاحة للشركات والأفراد بصورة خاصة. لذلك، يتعيّن تحسين حجم النظام المالي وعمقه من خلال تعزيز المنافسة في النظام المالي، ربما من خلال إنشاء أدوات مالية بديلة ومنافذ تمويل، مثل تكنولوجيا الخدمات المالية. ومن الضروري استحداث قنوات إضافية لتمويل قطاعات الأعمال، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما حينما تكون هذه الشركات مصدراً مهماً لاستحداث فرص العمل والتنويع الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، يجب أن تعكس المنتجات والخدمات المالية المقدَّمة الاحتياجات المالية المتغيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة طوال دورة حياتها، وذلك بناء على مخرجات برامج تقييم ورقابة يتم تنفيذها من خلال البنك المركزي لتحديد متطلبات رأس المال لكل بنك في النظام المصرفي على حدة، بناءً على ملف المخاطر وتصنيفها من حيث الأهمية.

وينبغي أيضاً تطوير السياسة المالية في الدولة وتنويع مصادر الدخل، نظراً إلى أن موارد المالية العامة في الكويت ترتبط في الأساس بأسعار النفط. وفي هذا السياق، يجب متابعة برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الرامية إلى التخفيف من اعتماد المالية العامة على عوائد النفط. ويجب زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، من خلال فرض الضرائب، وربما ضريبة القيمة المضافة، بما يتماشى مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي. كما يجب تقليص العجز المالي من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته حتى لا تتأثر جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ويعرض الجدول 3 مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحقيق التحسينات المرجوة في محددات مرونة النظام المالي المحلي.

الشكل 4. مرونة النظام المالي المحلي

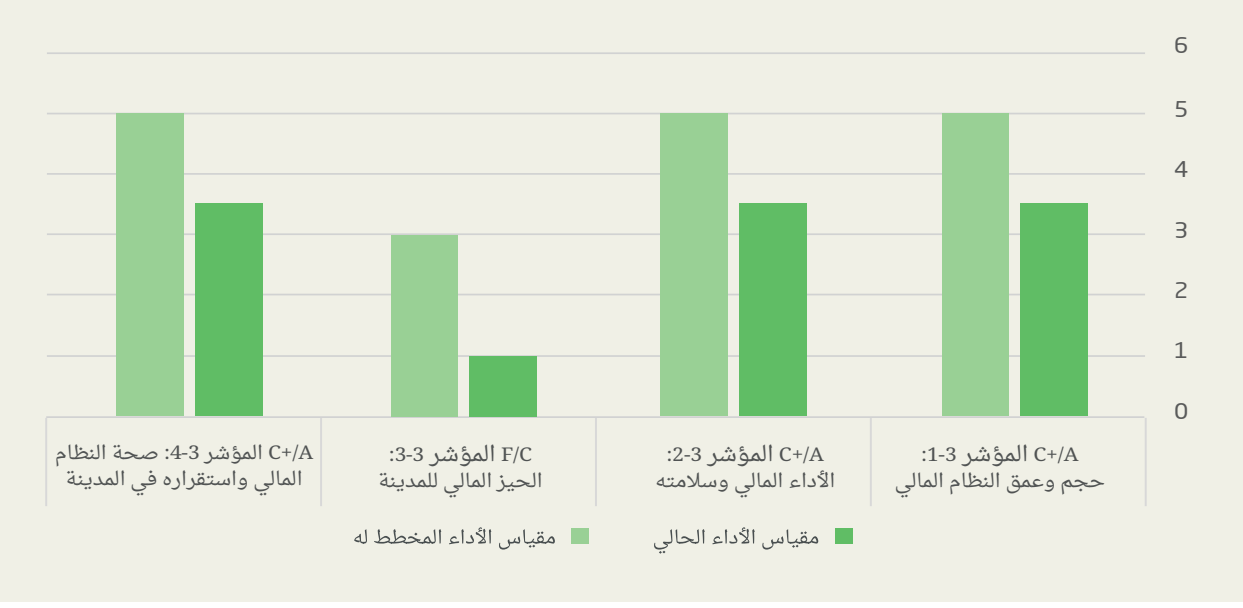

المصدر: المؤلف.

الجدول 3. مصفوفة الإجراءات الرامية إلى تحسين محددات مرونة النظام المالي المحلي

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
3- مرونة النظام المالي المحلي							
3-1 حجم النظام المالي وعمقه	وضع برنامج لتطوير الشركات والأعمال المصرفية والاستثمارية وتعزيز المنافسة في النظام المالي	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• البنك المركزي • اتحاد مصارف الكويت • معهد الدراسات المصرفية	تطوير القدرات في البنوك التجارية	التطوير المؤسسي في القطاع المصرفي	تنفيذ تعديلات تشريعية لتطوير منظومة المنافسة في النظام المالي	قرار تنفيذي صادر عن البنك المركزي يكون ملزماً للبنوك التجارية (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)
	استحداث أدوات مالية مبتكرة تقوم على التكنولوجيا المالية وتساهم في زيادة القدرة على الاستجابة لطلبات العملاء	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• البنك المركزي • اتحاد مصارف الكويت • شركات التكنولوجيا المالية	تطوير القدرات في البنوك التجارية في مجالات التكنولوجيا المالية	التطوير المؤسسي في القطاع المصرفي	-----	قرار تنفيذي صادر عن البنك المركزي يكون ملزماً للبنوك التجارية (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)
	تصميم منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي الاحتياجات المالية المتغيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة طوال دورة حياتها	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • البنك المركزي • اتحاد مصارف الكويت	تطوير قدرات البنوك التجارية في مجالات الأعمال المصرفية الاستثمارية	التطوير المؤسسي في القطاع المصرفي	-----	قرار تنفيذي صادر عن البنك المركزي يكون ملزماً للبنوك التجارية (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)
3-2 الأداء المالي والسلامة المالية	تطوير آليات إشراف البنك المركزي على النظام المصرفي، من خلال تحسين عملية المراجعة الإشرافية والتقييم الحالية. والهدف هو تحديد متطلبات رأس المال لكل بنك على حدة، بناءً على ملف المخاطر وتصنيفها من حيث الأهمية	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	البنك المركزي	تطوير قدرات البنك المركزي في المجالات الرقابية	التطوير المؤسسي في البنك المركزي	-----	قرار تنفيذي صادر عن البنك المركزي (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
3- مرونة النظام المالي المحلي							
2-3 الأداء المالي والسلامة المالية	تقديم دورات تدريبية مكثفة لموظفي البنوك حول أساليب قياس المخاطر	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• اتحاد مصارف الكويت • معهد الدراسات المصرفية	تطوير القدرات التدريبية لمعهد الدراسات المصرفية	-----	-----	قرار تنفيذي صادر عن اتحاد مصارف الكويت (يحتاج إلى ميزانيات إضافية للتدريب تتولى البنوك تمويلها)
3-3 الحيز المالي للمدينة	تنفيذ دراسة شاملة بناءً على نتائج استشارات واسعة بين الشركاء المجتمعيين في التنمية حول إيجاد قنوات تمويل إضافية لتمويل النشاط الاقتصادي في الكويت	قصير الأمد (خلال سنة واحدة)	• الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	تطوير القدرات في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مجالات الدراسات الاستشرافية	التطوير المؤسسي في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	-----	ميزانية تخصصها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
	التسريع في مواءمة برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تهدف إلى تقليل اعتماد المالية العامة على عوائد النفط	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• مجلس الوزراء • الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • جميع الجهات الحكومية المعنية ببرامج الإصلاح	تطوير قدرات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مجالات سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي	التطوير المؤسسي في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	تنفيذ تعديلات تشريعية داعمة لمسار وآليات الإصلاح الاقتصادي والمالي	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات المعنية)
	إعادة النظر في منظومة الدعم	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• مجلس الوزراء • الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • وزارة المالية • جميع الجهات الحكومية المعنية ببرامج الدعم	تطوير قدرات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مجالات سياسات وبرامج الإصلاح الهيكلي	التطوير المؤسسي في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	تنفيذ تعديلات تشريعية داعمة لمسار وآليات إصلاح منظومة الدعم	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات المعنية)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
3- مرونة النظام المالي المحلي							
3-3 الحيز المالي للمدينة	برامج لتطوير صندوق الثروة السيادية من خلال تعديل هياكله التنظيمية بشكل يتماشى مع مستجدات التعاملات المالية في العالم وفق أفضل الممارسات	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • الهيئة العامة للاستثمار	تطوير قدرات الهيئة العامة للاستثمار	التطوير المؤسسي في الهيئة العامة للاستثمار	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للاستثمار)
3-4 استقرار الحالة المالية للمدينة	فرض ضريبة القيمة المضافة كما هو معمول به في بقية دول مجلس التعاون الخليجي	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• مجلس الوزراء • وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة	تطوير القدرات في مجالات السياسات الضريبية والإدارة الضريبية	التطوير المؤسسي في وزارة المالية	تنفيذ التعديلات التشريعية اللازمة لفرض ضريبة القيمة المضافة	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات المعنية)
	ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • وزارة المالية • جميع الجهات الحكومية	تطوير القدرات في جميع الجهات المعنية	تنفيذ تعديلات تنظيمية في جميع الجهات بهدف ترشيد الإنفاق	-----	قرار تنفيذي صادر عن مجلس الوزراء (لا حاجة إلى ميزانية إضافية)

من أجل تحسين الأداء العام بحسب مؤشر حجم النظام المالي وعمقه (المؤشر 3-1)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الثلاثة التالية:

- وضع برنامج طويل المدى لنمو الشركات والأعمال المصرفية والاستثمارية ولتعزيز المنافسة في النظام المالي. ويتم ذلك من خلال تصوّر استراتيجي يضعه البنك المركزي، وتنفذه جميع البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الكويت، بدعم فني من معهد الدراسات المصرفية.
- العمل على إنشاء أدوات مالية مبتكرة تقوم على التكنولوجيا المالية وتساهم في زيادة القدرة على الاستجابة الفعّالة لطلبات العملاء، على أن يكون ذلك من خلال ضوابط يضعها البنك المركزي وتكون ملزمة لجميع البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الكويت. ويتطلب ذلك دعماً فنياً من شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعالمية (بموجب عقود استشارية).
- العمل على تصميم منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي الاحتياجات المالية المتغيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة طوال دورة حياتها، على أن يتم ذلك وفق سياسات عامة يضبطها مجلس الوزراء والبنك المركزي لتوجيه المؤسسات المصرفية نحو دعم نشاط هذه الفئة من الشركات، نظراً لكونها مصدراً مهماً لإيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي.

من أجل تحسين الأداء المالي وسلامته (المؤشر 3-2)، يُقترح اتخاذ الإجراءين التاليين:

- قيام البنك المركزي بمراجعة وتطوير آليات إشرافه على النظام المصرفي، من خلال تحسين عملية المراجعة الإشرافية والتقييم الحالية، بهدف تحديد متطلبات رأس المال لكل بنك على حدة، بناءً على ملف المخاطر وتصنيفها من حيث الأهمية.
- قيام جميع البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الكويت بالاستعانة بمعهد الدراسات المصرفية لتقديم دورات تدريبية مكثفة لموظفيها حول أساليب قياس المخاطر وتفاديها.

من أجل تحسين الأداء العام المتعلق بمؤشر الحيز المالي للمدينة (المؤشر 3-3)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الأربعة التالية:

- قيام الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بتنفيذ دراسة شاملة في ضوء نتائج استشارات واسعة بين الشركاء المجتمعيين في التنمية حول سُبُل إيجاد قنوات إضافية لتمويل النشاط الاقتصادي في الكويت.
- التسريع في مواءمة برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تهدف إلى التخفيف من اعتماد المالية العامة على عوائد النفط، نظراً إلى ضرورة تنفيذ إصلاحات عاجلة لضمان استدامة مسار التنمية. ويتطلب ذلك تنسيقاً كاملاً بين قرارات مجلس الوزراء والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وكذلك جميع الجهات الحكومية المعنية ببرامج الإصلاح.
- إعادة النظر في منظومة الدعم باعتبارها أحد المداخل الرئيسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي. ويتطلب ذلك تناسقاً تاماً بين السياسات العامة التي يعتمدها مجلس الوزراء بهذا الشأن، والخطط الإنمائية للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وكذلك مبادرات جميع الجهات الحكومية المعنية ببرامج الدعم.
- قيام الهيئة العامة للاستثمار، وفق ضوابط يحددها مجلس الوزراء، بوضع برامج لتطوير صندوق الثروة السيادية، من خلال تعديل هياكله التنظيمية بما يتماشى مع مستجدات التعاملات المالية في العالم وفق أفضل الممارسات، وبما يساهم في استدامة عوائده.

من أجل تحسين أداء المؤشر المتعلق باستقرار الحالة المالية للمدينة (المؤشر 3-4)، يُقترح اتخاذ الإجراءين التاليين:

- فرض ضريبة القيمة المضافة على نحو يتماشى مع الاتفاقية المبرمة مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي. ويتطلب ذلك من مجلس الوزراء ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة التنسيق مع مجلس الأمة بشأن التسريع بوضع أحكام الاتفاقية حيز التنفيذ، بما في ذلك تنفيذ السياسات والإجراءات اللازمة؛
- المضي قدماً في تنفيذ نهج ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته، وذلك من خلال ضوابط يحددها مجلس الوزراء وتلتزم بها جميع الجهات الحكومية.

دال. مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية

يستعرض الشكل 5 مقياس الأداء الحالي ومقياس الأداء المخطط له من حيث مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية في الكويت، بعد انقضاء فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

لتحسين محددات مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية، على صانعي القرار وضع وتنفيذ مجموعة من الأهداف المتعلقة بتحسين قدرات الكويت في جوانب مختلفة، وبتطوير الآليات والمنظومات التي يتطلبها تطبيق حوكمة الشؤون الاقتصادية بطريقة فعالة، لا سيما خلال فترات الأزمات والصدمات.

ويستدعي ذلك بناء مزيد من القدرات لتعزيز كفاءة التخطيط، على مستوى الدولة ومدينة الكويت على السواء، لضمان الاستخدام الأمثل والتوزيع الأفضل للموارد المتاحة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب تحسين التنسيق في مجال التخطيط بين الوزارات والبلديات والمحافظات لتقديم الخدمات

اللازمة للسكان، ولتحسين الاستدامة الاقتصادية والبيئية في المناطق الحضرية. وينبغي زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعام في عمليات الحوكمة الاقتصادية، وفي تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي أداء الدور الرقابي الهادف إلى ضمان تنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة.

وينبغي أيضاً توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية لأغراض تخطيط المدن وإدارتها، لا سيما لحلّ مسائل الازدحام المروري. ولا يمكن إغفال أهمية التوسع في تنفيذ الخطط والبرامج لتوفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع الأعمال، ولتوفير أنظمة وبرامج مرنة تسهّل حصول الشركات التي تسعى إلى تنمية عملياتها على الأراضي. ويعرض الجدول 4 مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحقيق التحسينات المنشودة في محددات مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية.

الشكل 5. مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية

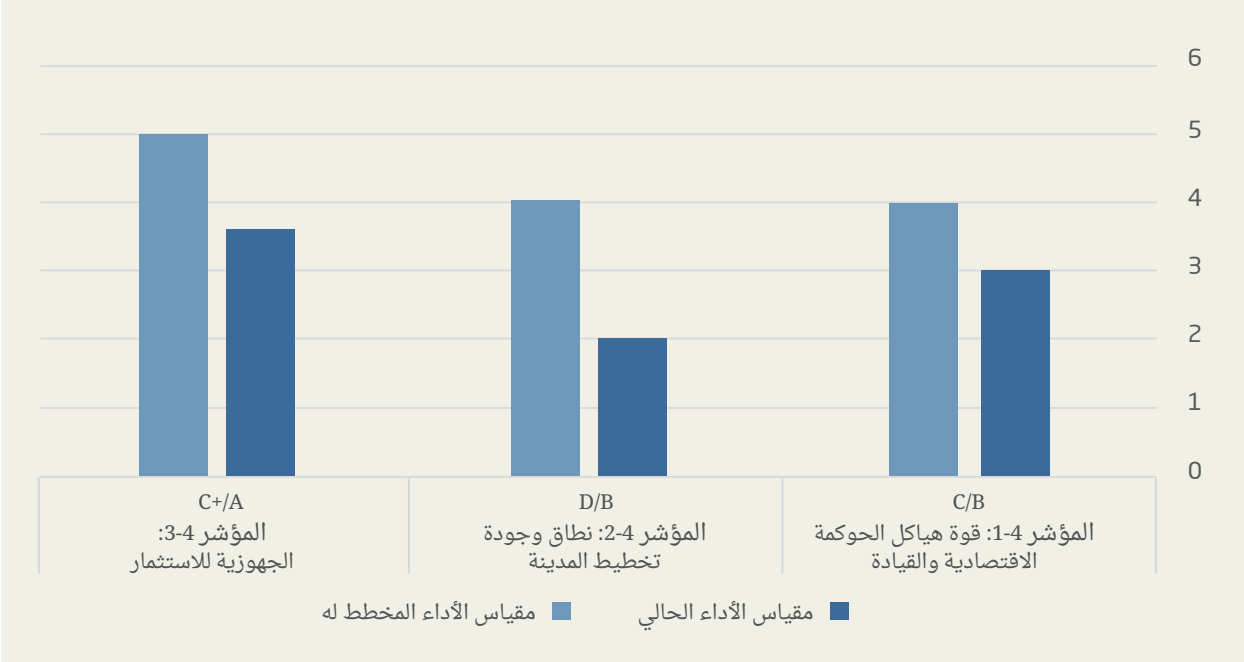

المصدر: المؤلف.

الجدول 4. مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحسين محددات مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
4- مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية							
4-1 قوة هياكل الحوكمة الاقتصادية والقيادة	بناء المزيد من القدرات لتعزيز كفاءة التخطيط التنموي	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الاستعانة بموارد بشرية جديدة في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	الاستعانة بخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)
	بناء مزيد من القدرات في إدارة التنظيم العمراني وإدارة التخطيط والبحوث في بلدية الكويت	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	بلدية الكويت	الاستعانة بموارد بشرية جديدة في بلدية الكويت	الاستعانة بخدمات مكاتب تدريب عالمية متخصصة في مجالات التنظيم العمراني	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية بلدية الكويت)
	وضع برنامج لتحسين التنسيق بين الوزارات والبلدية والمحافظات في التخطيط لتقديم الخدمات للسكان	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • وزارة الدولة لشؤون البلدية • بلدية الكويت	تطوير القدرات في وزارة الدولة لشؤون البلدية وفي بلدية الكويت في مجالات التخطيط	تنفيذ تعديلات تنظيمية في هياكل وزارة الدولة لشؤون البلدية وفي بلدية الكويت	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات وزارة الدولة لشؤون البلدية وبلدية الكويت)
4-2 نطاق وجودة تخطيط المدينة	القيام باستشارات دورية لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والعام في عمليات الحوكمة الاقتصادية، بهدف تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • غرفة التجارة والصناعة • المنظمات غير الحكومية	تطوير القدرات في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مجالات التخطيط	التطوير المؤسسي في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
4- مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية							
4-2 نطاق وجودة تخطيط المدينة	تنفيذ إصلاحات مؤسسية (من خلال إعادة النظر في الهياكل التنظيمية) في كل وزارات الدولة لتحسين الأداء المؤسسي فيها	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • جميع الجهات الحكومية • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تطوير القدرات في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مجالات التخطيط وقدرات كل الوزارات في مجالات الإصلاح المؤسسي	الاستعانة بخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطوير منهجية مؤسسية موحدة للإصلاح في جميع الوزارات	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات مختلف الجهات الحكومية)
	توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية لأغراض التخطيط التنموي وتنفيذ برامج عمل الحكومة	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	تطوير القدرات في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	الاستعانة بخدمات مكاتب استشارية عالمية متخصصة في التقنيات الرقمية	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)
	توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية لأغراض التخطيط العمراني وتخطيط المناطق السكنية وإدارتها، لاسيما في مسائل الازدحام المروري وتقديم الخدمات المختلفة	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• بلدية الكويت • وزارة الداخلية	تطوير القدرات في بلدية الكويت وفي وزارة الداخلية	الاستعانة بخدمات مكاتب استشارية عالمية متخصصة في التقنيات الرقمية	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات بلدية الكويت ووزارة الداخلية)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
4- مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية							
3-4 الجهوزية للاستثمار	التوسع في تنفيذ الخطط والبرامج الرامية إلى توفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار، لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع الأعمال	متوسط الأمد (خلال خمس سنوات)	• مجلس الوزراء • هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	التطوير المؤسسي في المنظومة المعنية بتطوير البيئة الاستثمارية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تنفيذ تشريعات جديدة وتعديل بعض القوانين الحالية بشأن تطوير البيئة الاستثمارية	الميزانية العامة السنوية (ميزانية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر)
	إنشاء أنظمة وبرامج جديدة لتسهيل الحصول على الأراضي من قِبل الشركات الراغبة في تطوير عملياتها	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• مجلس الوزراء • الهيئة العامة للصناعة • هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تطوير القدرات في الهيئة العامة للصناعة وفي هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	التطوير المؤسسي في منظومة توزيع القسائم في الهيئة العامة للصناعة ومنظومة تطوير البيئة الاستثمارية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تنفيذ تشريعات جديدة وتعديل بعض القوانين الحالية بشأن تنمية وتطوير المناطق الصناعية والحرفية وتجهيزها	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات الهيئة العامة للصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر)

من أجل تحسين الأداء العام بحسب مؤشر قوة هياكل الحوكمة الاقتصادية والقيادة (المؤشر 4-1)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الثلاثة التالية:

- العمل خلال السنوات الثلاث المقبلة على بناء المزيد من القدرات لتعزيز وظيفة التخطيط التنموي في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. ويمكن تحقيق هذا الإجراء بالاستعانة بخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية النوعية، وذلك ضمن أنشطة برنامج التعاون الوطني بين حكومة دولة الكويت والبرنامج.
- العمل على تنفيذ برنامج لتنمية القدرات في إدارة التنظيم العمراني وإدارة التخطيط والبحوث في بلدية الكويت. ولتنفيذ ذلك، يمكن الاستعانة بخدمات مكاتب تدريب عالمية متخصصة في مجالات التنظيم العمراني.
- وضع برنامج لتحسين التنسيق في التخطيط بين الوزارات والبلدية والمحافظات لتقديم الخدمات للسكان، على أن يتم ذلك بالتنسيق بين وزارة الدولة لشؤون البلدية وبلدية الكويت، وفق ضوابط يحددها مجلس الوزراء.

من أجل تحسين نطاق وجودة تخطيط المدينة (المؤشر 4-2)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الأربعة التالية:

- تنفيذ استشارات دورية خلال السنوات الخمس المقبلة لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع

الخاص والعام في عمليات الحوكمة الاقتصادية، بهدف تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتنسيق التام بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وغرفة التجارة والصناعة والمنظمات غير الحكومية.

- تنفيذ حزمة من الإصلاحات المؤسسية، من خلال إعادة النظر في الهياكل التنظيمية في كل وزارات الدولة لتحسين الأداء المؤسسي فيها. وهنا يمكن أيضاً الاستعانة بخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتصميم منهجية إصلاح مؤسسية موحدة تطبق في كل الوزارات خلال السنوات الخمس المقبلة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- التفكير في توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية لأغراض التخطيط التنموي وتنفيذ برامج عمل الحكومة. ولتحقيق ذلك، يُقترح أن تستعين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بخدمات مكاتب استشارية عالمية متخصصة في التقنيات الرقمية.
- التفكير في توسيع نطاق استخدام التقنيات الرقمية لأغراض التخطيط العمراني وتخطيط المناطق السكنية وإدارتها، لا سيما في مسائل الازدحام المروري ولتقديم الخدمات المختلفة. ويُقترح أن تنسّق بلدية الكويت ووزارة الداخلية مع بعضهما البعض للاستعانة بخدمات مكاتب استشارية عالمية متخصصة في التقنيات الرقمية.

من أجل تحسين الأداء العام لمؤشر الجهوزية للاستثمار (المؤشر 4-3)، يُقترح اتخاذ الإجراءين التاليين:

- التوسع في تنفيذ الخطط والبرامج الرامية إلى توفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار اللازم لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع الأعمال. ويجب تنفيذ ذلك من خلال سياسات تنموية يضبطها مجلس الوزراء وبرامج تنفذها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- إنشاء أنظمة وبرامج جديدة أكثر مرونة لتسهيل الحصول على الأراضي من قِبل الشركات الهادفة إلى تطوير عملياتها، وذلك بالتنسيق بين الهيئة العامة للصناعة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وفق ضوابط يحددها مجلس الوزراء.

هاء. مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية

يستعرض الشكل 6 مقياس الأداء الحالي ومقياس الأداء المخطط له في ما يتعلق بمرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية في الكويت، بعد انقضاء فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

لتحقيق التحسينات المرجوة في محددات مرونة الترابط والبنية التحتية الرئيسية، على صانعي القرار تحديد وتنفيذ مجموعة من الأهداف لتحسين قدرة الكويت في مختلف الجوانب المتعلقة بتطوير جودة البنية التحتية للخدمات الأساسية، وخصوصاً خدمات النقل العمومي، وكذلك بتعزيز كفاية الخدمات الصحية. ويتطلب ذلك مواصلة الجهود لتوفير خدمات البنية التحتية الملائمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والشركات، والتأكد من أن خطط التنمية المستقبلية التي يتم تنفيذها تساهم في تحقيق التطوير السريع للبنية التحتية. وفي هذا السياق، يستلزم الأمر الاستثمار في توليد الكهرباء لمواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء على مستوى المدينة والدولة؛ والاستثمار في تقنية تحلية المياه على نحو أكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة لمواكبة الطلب المتزايد على المياه؛ وزيادة تطوير خدمات الاتصالات بهدف تحسين جودة خدمة الاتصال ومعدلات الانتشار؛ وتنفيذ الهيئة العامة للطرق والنقل البري لمشروع يهدف إلى زيادة نسبة الشوارع ذات الأرصفة وإنشاء ممرات للدراجات على طول الشوارع الرئيسية في المدينة.

ويتعيّن أيضاً متابعة تسريع برامج الاستثمار في البنية التحتية لبناء مستشفيات جديدة وزيادة عدد أسرّة المستشفيات لكل 10,000 نسمة، لاسيما وأن الجائحة كشفت أن البنية التحتية لخدمات الصحة العامة غير كافية لتلبية الطلب على أسرّة المستشفيات. ويعرض الجدول 5 مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحقيق التحسينات المرجوة في محددات مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية.

الشكل 6. مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية

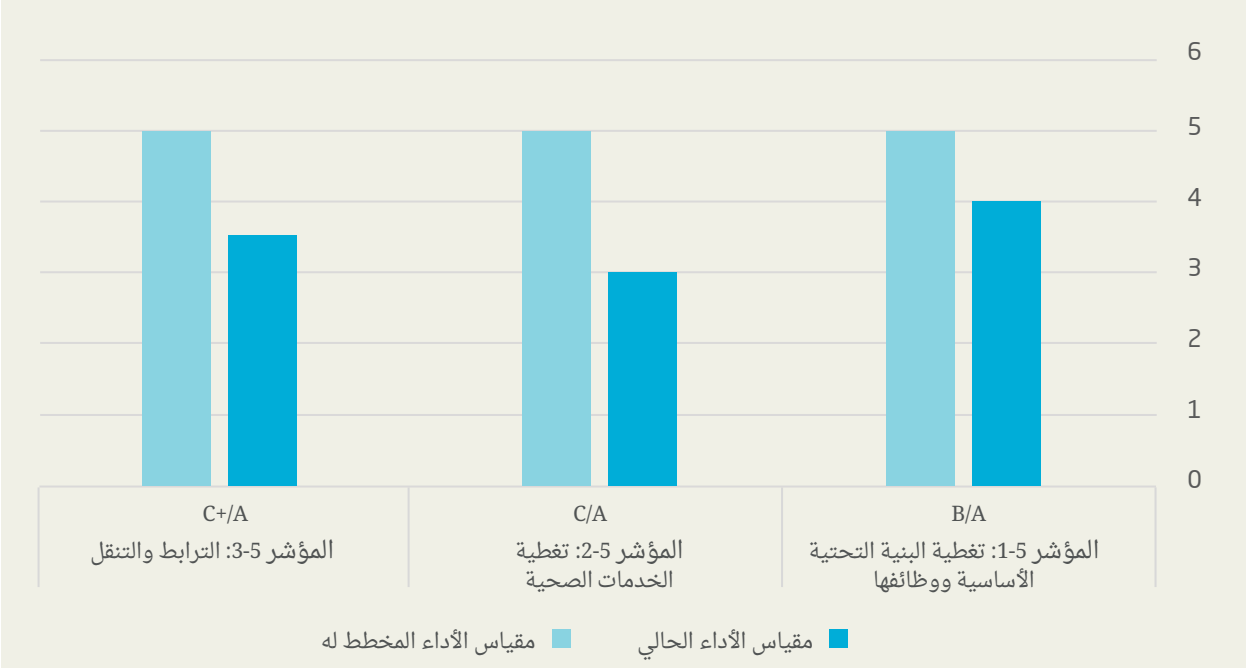

المصدر: المؤلف.

الجدول 5. مصفوفة الإجراءات المقترحة لتحسين محددات مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
5- مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية							
5-1 تغطية البنية التحتية الأساسية ووظائفها	تنفيذ دراسة استشرافية لتحديد أبرز الثغرات في خدمات البنية التحتية الحالية والتي تحول دون تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والشركات	قصير الأمد (سنة واحدة)	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	تطوير القدرات في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مجال إعداد الدراسات الاستشرافية	الاستعانة بخدمات مكاتب استشارية عالمية متخصصة في إعداد الدراسات الاستشرافية	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية)
	الاستثمار في توليد الكهرباء (لاسيما إنتاج الكهرباء من المحطات الصديقة للبيئة) لمواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء على مستوى المدينة والدولة	طويل الأمد (خلال 5 سنوات)	• وزارة الكهرباء والماء • هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تطوير القدرات في وزارة الكهرباء والماء وفي هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجالات الاستراتيجية	التطوير المؤسسي لمنظومة إنتاج الطاقة	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات وزارة الكهرباء والماء وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص)
	الاستثمار في تقنية تحلية مياه البحر لتكون أكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة ولمواكبة الطلب المتزايد على المياه، سواء على مستوى المدينة أو الدولة	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• وزارة الكهرباء والماء • هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تطوير القدرات في وزارة الكهرباء والماء وفي هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجالات الاستراتيجية	التطوير المؤسسي لمنظومة تنفيذ مشاريع المياه	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات وزارة الكهرباء والماء وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص)
	تنفيذ برنامج لمعالجة النفايات البلدية والاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها حماية للبيئة	طويل الأمد (خمس سنوات)	• بلدية الكويت • هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تطوير القدرات في بلدية الكويت وفي هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	التطوير المؤسسي لمنظومة معالجة النفايات	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات بلدية الكويت وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص)

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
5- مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية							
2-5 تغطية الخدمات الصحية	تشجيع الاستثمارات في القطاع الصحي من خلال تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار في هذا القطاع	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تطوير كفاءة منظومة الموارد البشرية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تطوير كفاءة منظومة إعداد مبادرات وبرامج تهيئة بيئة الأعمال	تنفيذ تشريعات جديدة وتعديل بعض القوانين الحالية المتعلقة بتطوير البيئة الاستثمارية	الميزانية العامة السنوية (ميزانية هيئة تشجيع الاستثمار المباشر)
	تسريع إنجاز ومتابعة برامج الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لبناء مستشفيات جديدة وزيادة عدد أسرّة المستشفيات لكل 10,000 نسمة	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	• الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية • وزارة الصحة	تطوير القدرات في مجالات تنفيذ ومتابعة المشاريع الحكومية	تطوير كفاءة منظومة تنفيذ ومتابعة المشاريع الحكومية	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانيات الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الصحة)
	تنفيذ برنامج لجذب المزيد من الكفاءات الطبية	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	وزارة الصحة	موارد بشرية إضافية في وزارة الصحة	تطوير كفاءة منظومة جذب الكفاءات	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية وزارة الصحة)
	إصلاح منظومة التأمين الصحي للوافدين	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	وزارة الصحة	تطوير القدرات والممارسات في برامج التأمين الصحي	تطوير كفاءة منظومة التأمين الصحي الحكومي	تعديل بعض القوانين المعمول بها والمتعلقة بالتأمين الصحي للوافدين	الميزانية العامة السنوية (ميزانية وزارة الصحة)
3-5 الترابط والتنقل	إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروع المترو	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	• الهيئة العامة للطرق والنقل البري • هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تطوير القدرات في مجالات تنفيذ ومتابعة مشاريع البنية التحتية	التطوير المؤسسي من أجل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص	تنفيذ تعديلات تشريعية بشأن تطوير منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	قرار تنفيذي صادر عن مجلس الوزراء يتطلب تنفيذه موازنة تموَّل من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

محدد المرونة والمؤشرات	الإجراء المطلوب	تاريخ الانتهاء	الجهة المعنية	الموارد المطلوبة			الميزانية/مصدر التمويل
				الموارد البشرية	الأجهزة	القدرات	
5- مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية							
5-3 الترابط والتنقل	تنفيذ مشروع من قِبل الهيئة العامة للطرق والنقل البري لزيادة نسبة الشوارع ذات الأرصفة وإنشاء ممرات للدراجات على طول الشوارع الرئيسية	طويل الأمد (خلال خمس سنوات)	الهيئة العامة للطرق والنقل البري	الاستعانة بموارد بشرية إضافية في الهيئة العامة للطرق والنقل البري	تطوير كفاءة منظومة تنفيذ مشاريع الطرقات	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري)
	برنامج لزيادة تطوير خدمات الاتصال لتحسين جودة هذه الخدمات ومعدلات الانتشار	متوسط الأمد (خلال ثلاث سنوات)	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	تطوير القدرات في مجالات تقنية المعلومات وتنفيذ ومتابعة مشاريع خدمات الاتصالات	تطوير كفاءة المنظومة المعنية بتنفيذ مشاريع خدمات الاتصالات	-----	الميزانية العامة السنوية (ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات)

من أجل تحسين الأداء العام في مؤشر تغطية البنية التحتية الأساسية ووظائفها (المؤشر 5-1)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الأربعة التالية:

- قيام الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدراسة استشرافية لتحديد أبرز الثغرات في خدمات البنية التحتية الحالية، والتي تحول دون تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والشركات. ويمكن تنفيذ ذلك بالاستعانة بخدمات مكاتب استشارية عالمية متخصصة بإعداد الدراسات الاستشرافية.
- التنسيق بين وزارة الكهرباء والماء وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن الاستثمار في توليد الكهرباء، لاسيما من مصادر متجددة، لمواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء على مستوى المدينة والدولة.
- من خلال التنسيق المقترَح أعلاه، تكثيف الاستثمار في مشاريع تحلية مياه البحر، لتكون أكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة، بهدف مواكبة الطلب المتزايد على المياه، سواء على مستوى المدينة أو الدولة.
- تنفيذ برنامج لمعالجة النفايات البلدية والاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها لحماية البيئة، وذلك بالتنسيق بين بلدية الكويت وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من أجل تحسين الأداء العام في مؤشر تغطية الخدمات الصحية (المؤشر 5-2)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الأربعة التالية:

- قيام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بمبادرات تحفيزية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي، من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار.
- التنسيق بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الصحة بشأن تسريع إنجاز ومتابعة برامج الاستثمار الحكومي في البنية التحتية لبناء

مستشفيات جديدة وزيادة عدد أسرّة المستشفيات المتوفرة لكل 10,000 نسمة.

- قيام وزارة الصحة بتطوير برنامجها لجذب المزيد من الكفاءات الطبية، بما يساهم في تطوير الخدمات الصحية.
- قيام وزارة الصحة بإعادة النظر في منظومة التأمين الصحي الحالية الخاصة بالوافدين وإصلاحها، بهدف تحسين الخدمات الصحية المقدّمة لهم.

من أجل تحسين الأداء العام في مؤشر الترابط والتنقُّل (المؤشر 5-3)، يُقترح اتخاذ الإجراءات الثلاثة التالية:

- قيام الهيئة العامة للطرق والنقل البري، بالتنسيق مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بإبرام شراكات خلال السنوات الخمس المقبلة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروع المترو.
- تنفيذ مشروع من قِبل الهيئة العامة للطرق والنقل البري لزيادة نسبة الشوارع ذات الأرصفة وإنشاء ممرات للدراجات على طول الشوارع الرئيسية.
- قيام الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بتنفيذ برنامج لتسريع تطوير خدمات الاتصالات وتحسين جودة خدمة الاتصال ومعدلات الانتشار.

3. تحليل المخاطر

تحليل المخاطر

الخطة المقترحة في هذا التقرير عملية، وتتوخى وضع أهداف مستقبلية يمكن تحقيقها على أرض الواقع بحلول نهاية السنوات الخمس المقبلة. ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف تنفيذ جميع الإجراءات المقترحة.

غير أنه لا يمكن الجزم بأن تنفيذ هذه الخطة، أو أي خطة أخرى، سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الكثير من التحسينات المقترحة. فمن الممكن أن تحول دون ذلك عقبات سياسية وإدارية ومالية ومؤسسية وغيرها.

وفي ما يلي أهم العوامل وراء تلك العقبات، والمستمدة من تقارير لجنة الكويت الوطنية للتنافسية[7] التي تحدد العوامل الأكثر تعقيداً لممارسة أنشطة الأعمال في الكويت، وذلك من خلال استفتاء لوجهات نظر أصحاب الأعمال. وتصنّف هذه العوامل من "الأكثر تعقيداً" إلى "الأقل تعقيداً"، كما يرد في الجدول[6].

الجدول 6. مصفوفة العوامل الأكثر تعقيداً الحائلة دون ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت (وفقاً لبيانات تقارير لجنة الكويت الوطنية للتنافسية 2017-2018)

العوامل الأكثر تعقيداً بالترتيب التنازلي	2018-2017
البيروقراطية الحكومية	1
الفساد	2
اللوائح المقيّدة للعمل	3
ضعف أخلاقيات العمل	4
عدم توازن السياسات	5
انخفاض مستوى تعليم القوى العاملة	6
عدم سهولة التمويل	7
عدم كفاءة البُنى التحتية	8
التغيير المتكرر في تشكيل الحكومات	9
ضعف القدرة الابتكارية	10
تعقيد النُظُم الضريبية	11
التضخم	12
معدلات الضريبة	13
نُظُم تحديد سعر الصرف الأجنبي	14
الجرائم والسرقة	15
عدم كفاءة نظام الصحة العامة	16

ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية للعوامل المذكورة أعلاه على مسار تنفيذ الخطة. وفي ضوء هذه العوامل، تعرض مصفوفة تحليل المخاطر أدناه المخاطر العامة والخاصة التي يمكن أن تنشأ خلال تنفيذ هذه الخطة، وبعض المقترحات للتخفيف منها بحسب مختلف محددات أداء المرونة، كما هو مبين في الجدول 7.

الجدول 7. مصفوفة تحليل المخاطر

نوع الخطر	المخاطر المتوقعة	التقييم	الأثر/تدابير التخفيف
مخاطر خاصة			
سياسي	• التغيير المتكرر في تشكيل الحكومات	• متوسط	• الآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ التزام الحكومات المتعاقبة بتنفيذ الخطط الطويلة الأمد بما يضمن تنفيذ الإجراءات المحددة في خطة التعافي ○ الإصلاح المؤسسي ○ الإصلاح التشريعي
	• اللوائح المقيدة للعمل المؤسّسي	• مرتفع	
	• ضعف الحوكمة	• مرتفع	
	• تفشي ممارسات الفساد	• مرتفع	
اقتصادي ومالي	• الاعتماد الشديد على القطاع النفطي	• مرتفع	• الآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ الإصلاح الاقتصادي الشامل ○ تطوير بيئة الأعمال ○ تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار ○ إعادة هيكلة سوق العمل ○ الإصلاح المالي
	• الاختلالات في سوق العمل	• مرتفع	
	• اختلالات المالية العامة	• مرتفع	
بيئي	• قلة المساحات الخضراء	• مرتفع	• الآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ توفير برنامج لزيادة المساحات الخضراء ○ تنفيذ مشروع المترو ○ استحداث منشآت إضافية لمعالجة النفايات
	• تلوث الهواء الناجم عن النشاط الصناعي وكثافة حركة السيارات داخل المدينة	• مرتفع	
	• قرب بعض المناطق الصناعية ومحارق المستشفيات من المناطق السكنية	• متوسط	
مخاطر خاصة			
المحدد 1: مرونة بيئة العمل المحلية	• نقص التشريعات الداعمة للأعمال	• مرتفع	• الآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ تطوير التشريعات وسن القوانين اللازمة من أجل تطوير بيئة الأعمال ○ تطوير البنية التحتية المناسبة لريادة الأعمال
	• عدم توفر البنية التحتية المناسبة لريادة الأعمال	• متوسط	
المحدد 2: مرونة سوق العمل المحلية	• ثنائية سوق العمل	• مرتفع	• الآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ تطوير التشريعات وسن القوانين اللازمة من أجل تطوير كفاءة سوق العمل ○ إصلاح القطاع التعليمي
	• عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل	• مرتفع	

المحدد 3: مرونة النظام المالي المحلي	• نقص آليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة • قلة الموارد غير النفطية في الميزانية	• متوسط • مرتفع	• الآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ توفير قنوات تمويل مبتكرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ○ إعادة هيكلة المالية العامة
المحدد 4: مرونة الحوكمة الاقتصادية المحلية	• ضعف القدرات المؤسسية • العقبات الإدارية والعبء البيروقراطي	• مرتفع • مرتفع	• لآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ تنفيذ برامج للإصلاح المؤسسي ○ أتمتة الإجراءات الإدارية وتطوير برنامج "الحكومة الإلكترونية"
المحدد 5: مرونة الترابط والبنية التحتية للخدمات الأساسية	• ضعف قطاع النقل العام • غياب ممرات الدراجات على طول الشوارع الرئيسية	• متوسط • مرتفع	• الآثار السلبية: ضعف كفاءة تنفيذ الخطط • تدابير التخفيف: ○ تنفيذ مشروع المترو ○ إعادة تهيئة الشوارع الرئيسية لتتضمن ممرات للدراجات

وفي ما يتعلق بالرصد والاستعراض، يقترح التقرير تشكيل فريق عمل معني بتنفيذ خطة بناء المرونة الاقتصادية والمالية الحضرية في مدينة الكويت، وهو لجنة مستقلة من الخبراء في مجالات تنموية واستراتيجية متعددة. ويُتوقع أن تتواصل هذه اللجنة مع الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ البرامج والمبادرات المقترحة في الخطة للرصد والمتابعة، ولتقديم مقترحات للقيام بمراجعات موضوعية وتدابير عملية تحسباً لأي عقبات. ومن المقترح أن يتألف هذا الفريق من جهات معنية بالتنمية في المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومختلف شركاء التنمية في المجتمع. ويقترح التقرير أيضاً أن يُجري الفريق مراجعة تقييمية لمختلف مكونات هذه الخطة كل ستة أشهر، وذلك في ضوء التغيُّرات والمستجدات التشريعية والمؤسسية المختلفة. وعليه القيام باستشارات وندوات بشكل دوري لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة، وتقديم الخيارات المتاحة والتعديلات المقترحة.

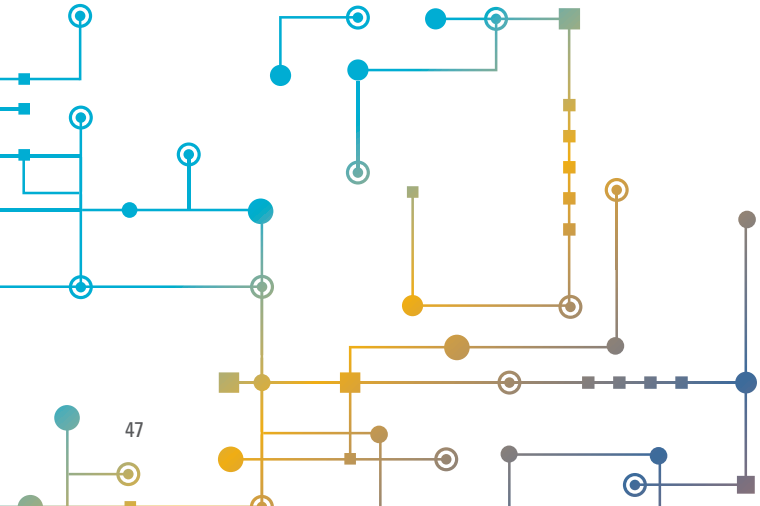

الحواشي

1 https://data.albankaldawli.org/?locations=KW-XD.

2 https://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/nsdp.

3 كونا : أهم الأحداث الخاصة بمجلس الوزراء الكويتي لعام 2020 - عام – 25/12/25 (kuna.net.kw).

4 https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/03/global-compendium-of-practices-covid-19.pdf. Global Compendium of Practices on Local Economic and Financial Recovery.

5 https://www.uncdf.org/article/6196/guiding-principles-and-practices-for-urban-economic-recovery-and-resilience#.X5_C7WGkn-c.twitter.

6 https://urbanresiliencehub.org/wp-content/uploads/2021/03/Resilience-Diagnostic-Planning-Tool-Feb2021.pdf.

7 تقرير 2017-2018: http://www.kuwaitncc.org/documents/KNCC2017.pdf.

يستعرض التقرير خطة بناء المرونة الاقتصادية الحضرية في مدينة الكويت في إطار مشروع "بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19"، الذي نُفِّذ في ست عشرة مدينة حول العالم، من بينها ثلاث مدن عربية، هي الإسكندرية وبيروت والكويت. وفي سياق هذا المشروع، وُضعت "أداة التعافي الاقتصادي ومنعة المدن"، وهي أداة تشخيص وتخطيط لبناء المرونة الحضرية إزاء الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تطورات عالمية خارجة عن سيطرة إدارات المدن والحكومات الوطنية. وبتطبيق هذه الأداة، يتبين أنّ قدرة مدينة الكويت على التخفيف من حدّة الأزمة تتراوح بين المستويين المنخفض والمتوسط. ويظهر التشخيص أنّ جميع مجالات المرونة تتطلب تحسيناً، ولا سيما مرونة سوق العمل المحلية.

ويخلص التقرير إلى خطة لتحسين أداء محدّدات المرونة في غضون خمس سنوات، تتضمن عدداً من الإجراءات منها تنفيذ برامج تعزّز قدرة المدينة على تحفيز الأنشطة الاقتصادية وتطوير بيئة الأعمال لتكون أكثر قدرة على الاستجابة لتغيُّرات العرض والطلب، فضلاً عن تنفيذ برامج ومبادرات لإصلاح هياكل سوق العمل الحالية. وتحدّد الخطة مجموعة من الأهداف الرامية إلى تحسين قدرة النظام المالي في الكويت، ليصبح أكثر فعالية وكفاءة في توظيف الموارد المالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

22-00436